بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

التقرير والبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

التقرير والبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

المحتويات	الصفحات
تقرير مجلس الإدارة	١
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٢ - ٨
بيان المركز المالي الموحد	٩
بيان الدخل الموحد	١٠
بيان الدخل الشامل الآخر الموحد	١١
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	١٢ - ١٣
بيان التدفقات النقدية الموحد	١٤
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	١٥ - ٧٢

تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

يسر أعضاء مجلس الإدارة أن يقدموا للسادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع ("البنك") البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

أعاد البنك على مدار السنوات القليلة الماضية ترتيب مركزه لكي يصبح بنكاً إقليمياً رائداً في تقديم الخدمات البنكية الخاصة بالتركيز على قاعدة مختارة تضم العملاء من المؤسسات والأفراد ذوي الثروات الكبيرة. وقد استمر البنك خلال عام ٢٠١٨ في تنفيذ هذه الاستراتيجية بالتزامن مع بناء البنية التحتية الضرورية للنمو.

اختتم البنك عام ٢٠١٨ محققاً صافي أرباح سنوية ٣٨,٧ مليون درهم بانخفاض قدره ٣١٪ مقارنة بالسنة السابقة (٥٦,٥ مليون درهم) مع الاحتفاظ بمعدل ملائم لكفاية رأس المال بنسبة ٢١,٦١٪ (مع بلوغ معدل كفاية الشق الأول من رأس المال نسبة ٢٠,٦٤٪). وخلال هذه الفترة، انخفضت ودائع العملاء بنسبة ٨٪ لتصل إلى مبلغ ٢,٨٨١ مليون درهم (٣,١٣٢ مليون درهم في سنة ٢٠١٧)، بينما وصل إجمالي موجودات الميزانية العمومية إلى ٤,٠١٧ مليون درهم بانخفاض قدره ١٨٪ عن السنة السابقة (٤,٩٠٥ مليون درهم).

ارتفعت قيمة الموجودات برسم الأمانة لدى البنك بنسبة ٠,٨٪ لتصل إلى ٥,٦٧٧ مليون درهم (٥,٦٢٨ مليون درهم في سنة ٢٠١٧) ليصبح مجمل الموجودات الموجودة في حوزة البنك وتخضع لإدارته ٩,٦٩٤ مليون درهم (١٠,٥٣٣ مليون درهم في سنة ٢٠١٧).

نقترح توزيع أرباح السنة لتصبح كما يلي:

	درهم
– تحويل إلى الاحتياطي الخاص وفقاً لمتطلبات المادة ٥٨(٢) من النظام الأساسي للبنك	٣,٦٩٥,٠٠٠

ونحن إذ نواصل مسيرتنا في بناء مؤسسة بنكية خاصة رائدة إقليمياً، فإننا نتوجه بالشكر لعملائنا على دعمهم لنا وكذلك نشكر موظفينا على إخلاصهم وتفانيهم في العمل.

أعضاء مجلس الإدارة
٢٥ فبراير ٢٠١٩

دبي، الإمارات العربية المتحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

رأينا

برأينا، تعبّر البيانات المالية الموحدة المرفقة بشكلٍ عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي الموحد لبنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً باسم "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وعن أدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

نطاق التدقيق

تشمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة ما يلي:

- بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
- بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المدرجة ضمن تقريرنا.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للقواعد الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

منهجنا في التدقيق

أمر التدقيق الرئيسي	• قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والإفصاحات المتعلقة بها

في إطار تصميم تدقيقنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. وعلى وجه الخصوص، أخذنا بالاعتبار الأحكام الذاتية التي وضعتها الإدارة، ومنها ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي انطوت على وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. وكما هو الحال في كل من عمليات التدقيق لدينا، تطرقنا أيضا إلى مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك بين أمور أخرى، النظر في ما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر وجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال.

لقد قمنا بتصميم نطاق التدقيق من أجل تنفيذ أعمال كافية تمكننا من تقديم رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات المحاسبية والضوابط، والقطاع الذي تعمل فيه المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم التطرق إلى هذه الأمور في سياق تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تعامل مدقق الحسابات مع أمر التدقيق الرئيسي
قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والإفصاحات المتعلقة بها:	لقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:
دخل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" حيز التنفيذ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، ويحل محل معظم التوجيهات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ - "الأدوات المالية". وعلى وجه التحديد تم استبدال نموذج انخفاض قيمة الخسائر المتكبدة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ ليحل محله نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. طبقت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨. وقد أدى تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ إلى انخفاض مخصص انخفاض القيمة بواقع ٢٣,٧ مليون درهم، وهو ما تم الاعتراف به تحت بند احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان ضمن الارباح المحتجزة.	➢ أشركنا خبراءنا الداخليين المتخصصين في نمذجة انخفاض القيمة ليقوموا بتقييم ومراجعة المجالات التالية: • الإطار المفاهيمي المستخدم في إعداد سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة في سياق اتساقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. • تقييم منهج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والحسابات المستخدمة في احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عن التعثر لفئات الأدوات المالية لدى المجموعة.
تقوم المجموعة بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على جميع أدواتها المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وعقود الضمان المالي بما في ذلك التزامات التمويل.	➢ اختبرنا مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في إعداد إطار عمل النموذج بما في ذلك الافتراضات المستخدمة لتقييم السيناريوهات المستقبلية والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
كما تتخذ المجموعة أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات عند إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها، ويتضمن ذلك احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر وتحديد التعرض الناتج عن التعثر لكل من التعرضات الممولة وغير الممولة، والتعديلات المستقبلية، ومعايير التصنيف في المراحل.	➢ وبالنسبة إلى عينة من التعرضات، تحققنا من مدى ملاءمة تحديد التعرض الناتج عن التعثر، بما في ذلك النظر في دفعات السداد والعمليات الحسابية الناتجة. ➢ اختبرنا مدى اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
تم عرض سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في الإيضاح ٣-٣ من البيانات المالية الموحدة.	➢ وبالنسبة إلى عينة من التعرضات، تحققنا من مدى ملاءمة تصنيف المجموعة للأدوات المالية في المراحل.
يُعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من أمور التدقيق الرئيسية لأن المجموعة تتخذ أحكاماً هامة حول معايير تصنيف المراحل المطبقة على الأدوات المالية ووضع نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من أجل تقييم مخصصات الانخفاض في القيمة لدى المجموعة، كما تدخل الأحكام في تحديد الإفصاحات المطلوبة بموجب كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.	➢ قمنا بتقييم إفصاحات البيانات المالية الموحدة للتأكد من مدى التزامها بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

المعلومات الأخرى

يتحمل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات (ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها).

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة سلفاً، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

إذا توصلنا، بناءً على العمل الذي نكون قد قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. وليس لدينا شيء للإبلاغ عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وعن تلك الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يعتزمون تصفية المجموعة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديهم أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعد التأكيد المعقول مستوىً عالياً من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. ويمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة ونسقها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

كما نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقررين ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا.

نقدم أيضاً للقائمين على الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبلغهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وسبل الحماية منها إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور المنقولة للقائمين على الحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية قصوى أثناء التدقيق على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل بدورها أمور التدقيق الرئيسية، ثم ندرجها في تقرير مدقق الحسابات باستثناء ما تحظر النظم أو التشريعات الإفصاح عنه للرأي العام أو إذا قررنا - في حالات نادرة للغاية - أن أمر ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا إذا كنا نتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يترك تداعيات سلبية تفوق المزايا التي ستعود على الصالح العام من جراء هذا الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، نفيدكم بما يلي:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.
- أن البيانات المالية الموحدة قد أُعدت، من كافة النواحي الجوهرية، طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥.
- أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية سليمة.
- أن المعلومات المالية التي يتضمنها تقرير مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للمجموعة.
- أن الإيضاح رقم (٨) من البيانات المالية الموحدة يبين الأسهم التي قامت المجموعة بشرائها خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
- أن الإيضاح رقم (٢٣) من البيانات المالية الموحدة يبين المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي بموجبها أبرمت هذه المعاملات.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى (تابع)

- أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المجموعة قد خالفت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ أياً من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، أو فيما يتعلق بالبنك ونظامه الأساسي بشكلٍ يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطة البنك أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

- أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم تكن هناك أي مساهمات اجتماعية خلال السنة.

وإضافة إلى ذلك ووفقاً لما تقتضيه المادة (١١٤) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، نفيدكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

برايس ووترهاوس كوبرز
٢٥ فبراير ٢٠١٩

رامي سرحان
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم ١١٥٢
المكان: دبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	إيضاح	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٥	٣٧٣,١٦٥	٤٥٨,٥٥٣
مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي	٦	٨٣٣,٤١٩	١,٢٢١,٩٢١
قروض وسلفيات، بالصافي	٧	١,٣٣٠,٢٠١	١,٠٧٤,٣٠٢
استثمارات، بالصافي	٨	١,٤٣٧,٥٨٢	٢,١١٠,٩٩٤
ممتلكات ومعدات	١٠	٧,٢٣٨	٧,٦٢٤
موجودات أخرى	١١	٣٥,٢٧٦	٣١,٣٧١
مجموع الموجودات		٤,٠١٦,٨٨١	٤,٩٠٤,٧٦٥
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مبالغ مستحقة للبنوك	١٢	٦٢٣,٥٤٦	١,١٦٣,٤٧٥
ودائع العملاء		٢,٨٨١,٢٧٨	٣,١٣١,٨٤٠
مطلوبات أخرى	١٣	٤١,٣٥٢	٤٠,٤٦٥
مجموع المطلوبات		٣,٥٤٦,١٧٦	٤,٣٣٥,٧٨٠
حقوق الملكية			
رأس المال	١٤	٧٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	١٤	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
احتياطي خاص	١٤	٤٤,٢٥١	٤٠,٥٥٦
احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان		٢٣,٧٤٢	-
تغيرات متراكمة في القيمة العادلة		٩,٤٥٠	١٨,٣٥٩
أرباح محتجزة		٢٨٨,٠٣٤	٢٥٧,٦٥٨
حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم		٤٧٠,٤٧٧	٤٢١,٥٧٣
الحصص غير المسيطرة		٢٢٨	١٤٧,٤١٢
مجموع حقوق الملكية		٤٧٠,٧٠٥	٥٦٨,٩٨٥
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٤,٠١٦,٨٨١	٤,٩٠٤,٧٦٥

تم اعتماد البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠١٩ ووقعها بالنيابة عن المجلس:

بطي الملا
(عضو مجلس الإدارة)

خالد سفري
(الرئيس التنفيذي)

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	إيضاح	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
إيرادات الفوائد	١٥	٨٣,٦٦٠	٦٨,٠٩٨
صافي الإيرادات من الاستثمارات	١٦	٥١,٥٤٩	٨١,٩٣٢
		١٣٥,٢٠٩	١٥٠,٠٣٠
مصاريف الفوائد		(٥٤,٠١٥)	(٣٧,٤٢٤)
إيرادات الفوائد والاستثمار، بالصافي		٨١,١٩٤	١١٢,٦٠٦
رسوم وعمولات وإيرادات أخرى	١٧	٥٠,٦٣٥	٥٧,١٥٤
أرباح صرف العملات، بالصافي		٤,١٧١	٢,٣٩١
الإيرادات التشغيلية		١٣٦,٠٠٠	١٧٢,١٥١
مصاريف عمومية وإدارية	١٨	(٩٧,٠٢٩)	(٩٥,١١٨)
صافي خسارة الانخفاض في قيمة موجودات مالية	١٩	(٢٦١)	(٢٠,٥١٨)
المصاريف التشغيلية		(٩٧,٢٩٠)	(١١٥,٦٣٦)
ربح السنة		٣٨,٧١٠	٥٦,٥١٥
العائد إلى:			
مساهمي الشركة الأم		٣٦,٩٥٤	٥٤,٠٢٤
الحصص غير المسيطرة		١,٧٥٦	٢,٤٩١
ربح السنة		٣٨,٧١٠	٥٦,٥١٥
الربحية الأساسية والمخفّضة للسهم العائدة إلى مساهمي الشركة الأم (بالدرهم)	٢٠	٥٢,٧٩	٧٧,١٨

بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
ربح السنة	**٣٨,٧١٠**	٥٦,٥١٥
الدخل الشامل الآخر الذي سيعاد تصنيفه في بيان الدخل في السنوات اللاحقة		
بنود لن يُعاد تصنيفها لاحقاً في بيان الدخل		
احتياطي القيمة العادلة (أدوات حقوق الملكية) صافي التغيرات في القيمة العادلة	**(١٨٠)**	-
ربح من بيع استثمارات	**٩٧**	-
بنود يُحتمل إعادة تصنيفها لاحقاً في بيان الدخل		
احتياطي القيمة العادلة (أدوات الدين) صافي التغيرات في القيمة العادلة	**(٤,٠١١)**	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة للاستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(١٦)**	-
احتياطي القيمة العادلة (الاستثمارات المتاحة للبيع)		
صافي التغيرات في القيمة العادلة	**-**	١٠,١٣٧
صافي المبلغ المحول إلى بيان الدخل	**-**	(٦,٢٣٦)
مجموع (الخسارة)/ الدخل الشامل الآخر للسنة	**(٤,١١٠)**	٣,٩٠١
مجموع الدخل الشامل للسنة	**٣٤,٦٠٠**	٦٠,٤١٦
العائد إلى:		
مساهمي الشركة الأم	**٣٢,٨٤٤**	٥٧,٩٢٥
الحصص غير المسيطرة	**١,٧٥٦**	٢,٤٩١
مجموع الدخل الشامل للسنة	**٣٤,٦٠٠**	٦٠,٤١٦

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	رأس المال ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	احتياطي خاص ألف درهم	احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان* ألف درهم	تغيرات متراكمة في القيمة العادلة ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	المجموع ألف درهم	الحصص غير المسيطرة ألف درهم	المجموع ألف درهم
في ١ يناير ٢٠١٨	٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٠,٥٥٦	-	١٨,٣٥٩	٢٥٧,٦٥٨	٤٢١,٥٧٣	١٤٧,٤١٢	٥٦٨,٩٨٥
التغيرات من التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (إيضاح ٣-٣)	-	-	-	٢٣,٧٤٢	(٤,٧٩٩)	(٢,٨٨٣)	١٦,٠٦٠	-	١٦,٠٦٠
الرصيد المعاد بيانه في ١ يناير ٢٠١٨	٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٠,٥٥٦	٢٣,٧٤٢	١٣,٥٦٠	٢٥٤,٧٧٥	٤٣٧,٦٣٣	١٤٧,٤١٢	٥٨٥,٠٤٥
ربح السنة	-	-	-	-	-	٣٦,٩٥٤	٣٦,٩٥٤	١,٧٥٦	٣٨,٧١٠
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	-	(٤,١١٠)	-	(٤,١١٠)	-	(٤,١١٠)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(٤,١١٠)	٣٦,٩٥٤	٣٢,٨٤٤	١,٧٥٦	٣٤,٦٠٠
تحويلات	-	-	٣,٦٩٥	-		(٣,٦٩٥)	-	-	-
الحركة في الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	(١٤٨,٩٤٠)	(١٤٨,٩٤٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٧٠,٠٠٠**	**٣٥,٠٠٠**	**٤٤,٢٥١**	**٢٣,٧٤٢**	**٩,٤٥٠**	**٢٨٨,٠٣٤**	**٤٧٠,٤٧٧**	**٢٢٨**	**٤٧٠,٧٠٥**

* *قام البنك بإنشاء احتياطي خاص تحت اسم "احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان" بدلاً من المخصص العام المقرر وفق "التعميم رقم ٢٠١٠/٢٨" الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.*

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	رأس المال ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	احتياطي خاص ألف درهم	تغيرات متراكمة في القيمة العادلة ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	المجموع ألف درهم	الحصص غير المسيطرة ألف درهم	المجموع ألف درهم
في ١ يناير ٢٠١٧	٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣٥,١٥٤	١٤,٤٥٨	٢٠٩,٠٣٦	٣٦٣,٦٤٨	١٠٣,٩٩٧	٤٦٧,٦٤٥
ربح السنة	-	-	-	-	٥٤,٠٢٤	٥٤,٠٢٤	٢,٤٩١	٥٦,٥١٥
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	٣,٩٠١	-	٣,٩٠١	-	٣,٩٠١
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	٣,٩٠١	٥٤,٠٢٤	٥٧,٩٢٥	٢,٤٩١	٦٠,٤١٦
تحويلات	-	-	٥,٤٠٢	-	(٥,٤٠٢)	-	-	-
الحركة في الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	٤٠,٩٢٤	٤٠,٩٢٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	**٧٠,٠٠٠**	**٣٥,٠٠٠**	**٤٠,٥٥٦**	**١٨,٣٥٩**	**٢٥٧,٦٥٨**	**٤٢١,٥٧٣**	**١٤٧,٤١٢**	**٥٦٨,٩٨٥**

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	إيضاح	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		٣٨,٧١٠	٥٦,٥١٥
تعديلات لـ:			
الاستهلاك	١٠	٢,٦٨١	١,٩٣٧
خسارة من بيع ممتلكات ومعدات	١٠	١٧	٢٢٢
صافي خسارة الانخفاض في قيمة موجودات مالية	١٩	٢٦١	٢٠,٥١٨
الأرباح التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		٤١,٦٦٩	٧٩,١٩٢
التغير في الودائع النظامية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي		٩١,٨٨٧	٤٧,٤١٩
التغير في مبالغ مستحقة للبنوك بفترة استحقاق أصلية أكثر من ثلاثة أشهر		١٥,١٥٤	١٢٢,٥٦٩
التغير في مبالغ مستحقة من البنوك بفترة استحقاق أصلية أكثر من ثلاثة أشهر		٦٥,٤٤٠	١٤١,٠٠٧
التغير في القروض والسلفيات (بالصافي)		(٢٤١,٨٠١)	(٢٥٢,٣١٦)
التغير في الاستثمارات (بالصافي)		٦٧١,٧٦٠	٢٩,١٧٠
التغير في الموجودات الأخرى		(٣,٩٠٥)	(٢,١٨١)
التغير في ودائع العملاء		(٢٥٠,٥٦٢)	(٢٩٨,٥١٦)
التغير في المطلوبات الأخرى		٨٨٧	(٢٩,٥٩٧)
صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		٣٩٠,٥٢٩	(١٦٣,٢٥٣)
الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات	١٠	(٢,٣١٢)	(٣,٩٢٠)
متحصلات من استبعاد ممتلكات ومعدات	١٠	-	٣٥
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(٢,٣١٢)	(٣,٨٨٥)
الأنشطة التمويلية			
الأموال (المستخدمة في)/ الناتجة من الحصص غير المسيطرة		(١٤٨,٩٤٠)	٤٠,٩٢٤
صافي الزيادة/ (النقص) في النقد وما في حكمه		٢٣٩,٢٧٧	(١٢٦,٢١٤)
النقد وما في حكمه في ١ يناير		٣٩٧,٣١٩	٥٢٣,٥٣٣
النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر		٦٣٦,٥٩٦	٣٩٧,٣١٩
يشمل النقد وما في حكمه المبالغ التالية الواردة في بيان المركز المالي التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل:			
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (باستثناء الودائع النظامية)	٥	١٨٨,٢٤٣	١٨١,٧٤٤
مبالغ مستحقة من البنوك	٦	٨٣٤,١٧٦	١,١٥٦,٤٨١
مبالغ مستحقة للبنوك	١٢	(٣٨٥,٨٢٣)	(٩٤٠,٩٠٦)
		٦٣٦,٥٩٦	٣٩٧,٣١٩
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح			
فائدة مدفوعة		٥٣,١٢٢	٤٦,٤١٧
فائدة مقبوضة (بما في ذلك الفائدة من الاستثمارات)		١٣١,٦٨٣	١٢٧,٢٠٤
توزيعات أرباح مقبوضة		١٢,٩٥٩	١٥,٨٣١

١ معلومات عامة

تأسس بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع ("البنك") بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٧٦ في دبي، الإمارات العربية المتحدة بموجب مرسوم صادر عن صاحب السمو حاكم إمارة دبي. وسُجّل البنك في عام ١٩٩٩ بموجب قانون الشركات التجارية الإماراتي رقم (٨) لعام ١٩٨٤ (وتعديلاته) كشركة مساهمة عامة. ودخل القانون الاتحادي رقم (٢) لعام ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية حيز التنفيذ اعتباراً من ٢٨ يونيو ٢٠١٥ ليحل محل القانون الاتحادي الحالي رقم (٨) لعام ١٩٨٤.

يتمثل نشاط البنك في الأعمال البنكية الخاصة والاستثمارية. عنوان مكتب البنك المسجل هو ص. ب. ٥٥٠٣، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

تشمل هذه البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة (يشار إليهم معاً باسم "المجموعة").

إن البنك عبارة عن شركة تابعة لشركة الفطيم الخاصة ذ.م.م، والتي تمتلك نسبة ٥٢,٨٥٪ (٢٠١٧: ٥٢,٨٥٪) من أسهم البنك.

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

٢-١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨ في هذه البيانات المالية. لم يكن لتطبيق هذه المعايير المعدلة، باستثناء ما هو مذكور، أي تأثير جوهري على المبالغ المعروضة للسنوات الحالية والسابقة.

- **المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء" -** يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ١١، "عقود البناء"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨، "الإيرادات"، والتفسيرات ذات الصلة. يتم تسجيل الإيرادات عندما يسيطر العميل على سلعة أو خدمة، وبالتالي تكون لديه القدرة على توجيه استخدام السلعة أو الخدمة والحصول على فوائد منها. إن المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ هو أن المنشأة تعترف بالإيرادات لبيان تحويل السلع أو تقديم الخدمات المتفق عليها للعملاء بمقابل مالي يعكس القيمة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها من تلك السلع أو الخدمات. يشمل المعيار أيضاً مجموعة محكمة من متطلبات الإفصاح التي من شأنها أن تدفع المنشأة إلى تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات شاملة عن طبيعة وكمية وتوقيت ومدى عدم التيقن من الإيرادات والتدفقات النقدية الناشئة عن عقود المنشأة مع عملائها.
- **التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء" -** تشتمل التعديلات على توضيحات حول تحديد التزامات الأداء والمحاسبة عن رخص حقوق الملكية الفكرية وتقييم الموكل مقابل الوكيل (العرض الإجمالي مقابل العرض الصافي للإيرادات). كما أدرج المجلس أيضا حلاً مناسباً وعملياً إضافيا يتعلق بالانتقال إلى معيار الإيرادات الجديد.
- **التفسير رقم ٢٢ الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، "المعاملات التي تتم بعملات أجنبية والمقابل المدفوع مسبقا"**
ينظر التفسير في كيفية تحديد تاريخ المعاملة عند تطبيق المعيار على تطبيق تاريخ المعاملات، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١. يحدد تاريخ المعاملة سعر الصرف الذي سيتم استخدامه عند الاعتراف المبدئي بالأصل أو المصروف أو الإيراد ذي الصلة. يقدم التفسير إرشادات لتحديد موعد تقديم الدفع/ القبض الواحد، وكذلك في الحالات التي يتم فيها تقديم مدفوعات/ مقبوضات.
- **المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية"، تحل النسخة الكاملة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩** محل معظم الإرشادات المقررة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. يحتفظ المعيار رقم ٩ بنموذج القياس المختلط لكن يعمل على تبسيطه ويحدد ثلاث فئات رئيسية لقياس الموجودات المالية وهي: التكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. يعتمد أساس التصنيف على النموذج التجاري للمنشأة وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية المتعلقة بالموجودات المالية. كما يقتضي المعيار قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بطريقة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مع خيار نهائي بعرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر عند نشوئها. وحالياً هناك طريقة جديدة متوقعة لاحتساب الخسائر الائتمانية لكي تحل محل طريقة انخفاض قيمة الخسائر المتكبدة المستخدمة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. وفيما يتعلق بالمطلوبات المالية، فلم تطرأ أي تغييرات على طريقة التصنيف والقياس ما عدا الاعتراف بالتغيرات في مخاطر الائتمان ضمن الدخل الشامل الآخر، وذلك بالنسبة للمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. كما يخفّف المعيار من حدة متطلبات فعالية التحوط باستبدال اختبارات فعالية التحوط القياسية ويقتضي وجود علاقة اقتصادية بين البند المتحوط وأداة التحوط، وفيما يخص "معدل التحوط" فيظل كالمعدل الذي تستخدمه الإدارة فعلياً في أغراض إدارة المخاطر. ما يزال الاحتفاظ بالوثائق المتزامنة أمراً مطلوباً ولكن تختلف هذه الوثائق عن تلك التي يجري إعدادها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. لقد تم الإفصاح عن تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الإيضاح ٣-٣.

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

٢-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخه وغير المطبقة مبكراً

لم تطبق المجموعة مبكراً المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي قد تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخه:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة	سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
• **المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦، "الإيجارات" -** يحل هذا المعيار محل التوجيهات الحالية في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧، ويعد المعيار تعديلا كبيرا في عملية المحاسبة من قبل المستأجرين على وجه الخصوص حيث كان يجب عليهم بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ التمييز بين عقود الإيجار التمويلي (المدرجة في الميزانية العمومية) وعقود الإيجار التشغيلي (غير المدرجة في الميزانية العمومية). ويجب على المستأجرين بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ الاعتراف بالتزامات الإيجار بما يعكس مدفوعات الإيجار المستقبلية و "حق استخدام الأصل" لجميع عقود الإيجار تقريبا. كما أدرج مجلس معايير المحاسبة الدولية إعفاء اختياريا لبعض عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار ذات الموجودات منخفضة القيمة، إلا أن هذا الإعفاء لا يمكن تطبيقه إلا بواسطة المستأجرين. وفيما يتعلق بالمؤجرين تبقى المعالجة المحاسبية نفسها تقريبا. ومع ذلك ونظراً لقيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتحديث التوجيهات بشأن تعريف عقد الإيجار (وكذلك التوجيهات حول التجميع والفصل بين العقود)، فسوف يتأثر المؤجرون أيضاً بالمعيار الجديد. وعلى أقل تقدير، فمن المتوقع أن يؤثر نموذج المحاسبة الجديد للمستأجرين على المفاوضات بين المؤجرين والمستأجرين. وبموجب المعيار الدولي رقم ١٦، فإن العقد يعد، أو يتضمن، إيجاراً إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل معين لفترة من الزمن مقابل تعويض ما. أسفر التقييم الذي أجرته الإدارة عن أن تطبيق هذا المعيار الجديد في ١ يناير ٢٠١٩ سوف يزيد من الموجودات والمطلوبات بواقع ١٠,٢٥٤ ألف درهم و١٠,٥١٦ ألف درهم على التوالي.	١ يناير ٢٠١٩
• **التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، "الأدوات المالية" -** يسمح التعديل بقياس المزيد من الموجودات بالتكلفة المطفأة بوتيرة أكبر مقارنة بالإصدار السابق للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، وبشكل خاص بعض الموجودات المالية المدفوعة مسبقا. يؤكد التعديل أيضًا على أن التعديلات في المطلوبات المالية سيؤدي إلى الاعتراف الفوري بالربح أو الخسارة. ليس هناك أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة من تطبيق التفسيرات المذكورة أعلاه في ١ يناير ٢٠١٩.	١ يناير ٢٠١٩
• **التفسير رقم ٢٣ الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، "الشكوك حول معالجات ضريبة الدخل" -** يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) والأسس الضريبية والمزايا الضريبية غير المستخدمة ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم يقين حول معالجات ضريبة الدخل بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢. ويراعي التفسير على وجه التحديد: ➢ ما إذا كان ينبغي النظر في المعالجات الضريبية بشكل جماعي. ➢ افتراضات السلطات الضريبية. ➢ تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) والأسس الضريبية والخسائر الضريبية غير المستخدمة ومعدلات الضريبة. ليس هناك أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة من تطبيق التفسيرات المذكورة أعلاه في ١ يناير ٢٠١٩.	١ يناير ٢٠١٩

لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات أخرى تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخه.

ليس هناك معايير أخرى ذات صلة من المعايير الدولية للتقارير المالية أو تعديلات على المعايير المنشورة أو تفسيرات صادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية قد تم إصدارها ولكنها لا تسري للمرة الأولى على السنة المالية للمجموعة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٩ وكان يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

٣ أساس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء سندات الدين وأسهم حقوق الملكية والمشتقات المصنفة إما بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تعتمد التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمقابل المدفوع مقابل الموجودات.

يتم عرض البيانات المالية الموحدة بدرهم الإمارات العربية المتحدة (الدرهم الإماراتي) ويتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف درهم، ما لم يذكر خلاف ذلك.

٣-١ بيان الالتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وأحكام القوانين النافذة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣-٢ أساس التوحيد

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. وتتحقق السيطرة عندما يكون البنك معرضاً لعوائد متغيرة أو لديه حقوق من مساهمته في المنشأة المستثمر فيها وأن يتمتع بالقدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرته على هذه المنشأة. وعلى وجه التحديد، لا تتحقق سيطرة البنك على المنشأة المستثمر فيها إلا إذا استوفى البنك ما يلي:

- أن يسيطر على المنشأة المستثمر فيها (أي وجود حقوق نافذة تمنحه قدرة حالية على توجيه الأنشطة ذات العلاقة بالمنشأة المستثمر فيها).
- أن يكون معرضاً لعوائد متغيرة أو أن يمتلك حقوقاً من مشاركته في المنشأة المستثمر فيها.
- أن يستطيع استخدام سلطته على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

يعيد البنك تقييم مدى سيطرته على المنشأة المستثمر فيها إذا كانت الوقائع والظروف تشير إلى وجود تغييرات على عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة أعلاه.

عندما يكون لدى البنك حصة أقل من أغلبية حقوق التصويت أو أي حقوق مماثلة بالمنشأة المستثمر فيها، يكون للبنك سيطرة على المنشأة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحه القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالمنشأة المستثمر فيها من جانب واحد.

ينظر البنك في جميع الوقائع والظروف ذات العلاقة عند قيامه بتقييم ما إذا كانت حقوق التصويت التي يملكها كافية لكي تمنحه السلطة على المنشأة المستثمر فيها أم لا، ويشمل ذلك:

- حجم ما يملكه البنك من حقوق تصويت مقابل حجم ما يملكه حملة حقوق التصويت الآخرين وتوزيعها فيما بينهم.
- حقوق التصويت المحتملة المملوكة للبنك وأصحاب الأصوات الآخرين أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة من جرّاء أي ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أي وقائع أو ظروف أخرى تشير إلى أن البنك قادر، أو غير قادر، في الوقت الحالي على توجيه الأنشطة ذات الصلة حين يقتضي الأمر اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين.

٣ أساس الإعداد (تابع)

٣-٢ أساس التوحيد (تابع)

يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما يحصل البنك على حق السيطرة على الشركة التابعة ويتوقف عندما يفقد البنك السيطرة عليها. وعلى وجه التحديد، فإن إيرادات ومصاريف الشركة التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة تُدرج في بيان الدخل الموحد اعتباراً من التاريخ الذي يكتسب فيه البنك حق السيطرة على الشركة التابعة حتى تاريخ انتهاء سيطرة البنك عليها.

تُعزى الأرباح أو الخسائر وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى مالكي البنك والحصص غير المسيطرة. كما يُعزى إجمالي الدخل الشامل للشركة التابعة إلى مالكي البنك والحصص غير المسيطرة حتى لو أدى ذلك إلى عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

تُجرى التعديلات على البيانات المالية لكل شركة تابعة، عند الضرورة، حتى تتسق سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية على المستوى الداخلي للمجموعة المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة بشكل كامل عند التوحيد.

يتم توحيد الشركات التابعة التالية التي يمارس البنك السيطرة عليها في هذه البيانات المالية استناداً إلى البيانات المالية للشركات التابعة المعنية:

اسم الشركة التابعة	*البلد*	*نسبة الملكية (٪)*		*الأنشطة الرئيسية*
		٢٠١٨	٢٠١٧	
صندوق السيولة المحسن المحدود لبنك الإمارات للاستثمار*	جزر الكايمان الإمارات	٢٠٪	٥٦٪	تحقيق الدخل والحفاظ على رأس المال من خلال الاستثمار في أدوات الدين قصيرة الأجل ذات الجودة العالية والأوراق المالية ذات العلاقة.
شركة إي آي بي للاستثمار ذ.م.م**	العربية المتحدة	٢٤٪	٢٤٪	الاستثمار في المشاريع التجارية والصناعية والزراعية وإدارتها.

المنشآت ذات الأغراض الخاصة

المنشأة ذات الغرض الخاص هي منشأة صُمّمت بحيث تكون حقوق التصويت أو أي حقوق مماثلة ليست هي العامل الرئيسي في تحديد من يسيطر على المنشأة، على سبيل المثال عندما ترتبط أي حقوق تصويت بمهام إدارية فقط ويتم توجيه الأنشطة الرئيسية من خلال ترتيبات تعاقدية. المنشآت ذات الأغراض الخاصة هي منشآت تقتصر غالباً على أنشطة مقيدة ويتم إنشاؤها لتحقيق هدف دقيق ومحدد مثل توريق الموجودات أو تنفيذ صفقة تمويل محددة. يتم توحيد المنشأة ذات الغرض الخاص إذا خلصت المجموعة إلى أنها تسيطر عليها بناءً على تقييم جوهري لعلاقة المنشأة ذات الغرض الخاص بالمجموعة وكذلك لمخاطر ومزايا هذه المنشأة.

قد تشير الظروف التالية إلى علاقة تكون فيها المجموعة هي المسيطرة من حيث الجوهر، وبالتالي توحيد المنشأة ذات الغرض الخاص:

- يجري تنفيذ أنشطة المنشأة ذات الغرض الخاص بالنيابة عن المجموعة وفقاً لاحتياجاتها التجارية المحددة بحيث تحصل المجموعة على مزايا من عمليات هذه المنشأة،
- يكون لدى المجموعة الحق في الحصول على أغلبية مزايا المنشأة ذات الغرض الخاص، وبالتالي قد تتعرض للمخاطر المترتبة على أنشطة المنشأة، أو
- تحتفظ المجموعة بأغلبية المخاطر المتبقية أو مخاطر الملكية المتعلقة بالمنشأة ذات الغرض الخاص أو موجوداتها من أجل الحصول على مزايا من أنشطتها.

يجرى التقييم حول ما إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشأة ذات الغرض الخاص في البداية ويعاد التقييم في كل تاريخ بيان مركز مالي.

* أطلقت شركة صندوق السيولة المحسن المحدود لبنك الإمارات للاستثمار (الشركة) صندوق السيولة. وتم تعيين البنك كمدير الاستثمار وأمين الحفظ للصندوق. يتم إدارة الشركة من قبل إي آي بي انفستمنت منجمنت (كايمان) ليمتد، وهي شركة تابعة مملوكة بنسبة ١٠٠٪ لشركة إي آي بي للاستثمار ذ.م.م. إن الشركة هي شركة استثمار مفتوحة ومتعددة الفئات تم تنظيمها للعمل كوحدة ائتمانية مفتوحة أو صندوق مشترك وهي شركة معفاة ذات مسؤولية محدودة تشكلت بموجب قوانين جزر كايمان. قامت الإدارة خلال السنة بتقييم المعايير أعلاه بسبب انخفاض الملكية في صندوق السيولة المحسن المحدود لبنك الإمارات للاستثمار إلى نسبة ١٩,٦٨٪.

٣ أساس الإعداد (تابع)

٣-٢ أساس التوحيد (تابع)

بناءً على تقييم الإدارة مع الأخذ في الاعتبار العوامل المذكورة أعلاه، قررت الإدارة إلغاء توحيد الشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨. بناءً على ذلك، قامت المجموعة بإيقاف الاعتراف بموجودات ومطلوبات الشركة التابعة، وكذلك أي حصص غير مسيطرة، والمكونات الأخرى لحقوق الملكية. وتم إدراج أي ربح أو خسارة ناتجة في بيان الدخل.

** في مايو ٢٠١٧، دخل البنك في صفقة مع شركة إي آي بي للاستثمار ذ.م.م (المنشأة). وقد مارس البنك سيطرة جوهرية على المنشأة خلال الفترة حيث إن لديه حقوق في العائدات المتغيرة بموجب الصفقة ولديه القدرة على التأثير على العائدات. وحيث إن البنك يمتلك حالياً سيطرة على المنشأة، فقد تم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة. لدى المنشأة شركات تابعة مملوكة لها بالكامل وهي: شركة إي آي بي كوربوريت سيرفيسيز ليمتد وشركة إي آي بي غلوبال ماركيتس كايمان ليمتد وشركة إي آي بي انفستمنت منجمنت (كايمان) ليمتد.

ساهمت المنشأة بمبلغ ٤٤٦ ألف درهم يمثل إيرادات ورسوم الفوائد وإيرادات العمولات والإيرادات الأخرى مع عدم وجود أرباح للفترة. وتم إدراج إجمالي موجودات المنشأة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ والبالغة ٧١٩ ألف درهم في هذه البيانات المالية الموحدة.

٣-٣ التغيرات في السياسات المحاسبية

قامت المجموعة بتطبيق السياسات المحاسبية كما هي مطبقة من قبل المجموعة في البيانات المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، باستثناء السياسات المحاسبية التالية السارية اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية"

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو ٢٠١٤ بتاريخ انتقال في ١ يناير ٢٠١٨، مما أدى إلى تغييرات في السياسات المحاسبية وتعديلات على المبالغ المدرجة سابقا في البيانات المالية الموحدة. لم تقم المجموعة بشكلٍ مبكر بتطبيق أي عنصر من عناصر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في الفترات السابقة.

على النحو المسموح به في الأحكام الانتقالية في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، فقد اختارت المجموعة عدم إعادة بيان أرقام المقارنة. تم إدراج أي تعديلات على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ الانتقال في الرصيد الافتتاحي لكل من الأرباح المحتجزة والاحتياطيات الأخرى للفترة الحالية.

وبالتالي، بالنسبة لإفصاحات الإيضاحات، تم أيضا تطبيق التعديلات اللاحقة على إفصاحات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ على الفترة الحالية فقط. وتبين إفصاحات الإيضاحات للفترة المقارنة الإفصاحات التي تمت في الفترة السابقة.

أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ إلى تغييرات في السياسات المحاسبية لإدراج وتصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية وانخفاض قيمة الموجودات المالية. كما يقوم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بتعديل المعايير الأخرى التي تتعامل مع الأدوات المالية بشكل جوهري مثل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ "الأدوات المالية: الإفصاحات".

فيما يلي الإفصاحات المتعلقة بتأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على المجموعة.

٣ أساس الإعداد (تابع)

٣-٣ التغيرات في السياسات المحاسبية (تابع)

(أ) تصنيف وقياس المجودات المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في ١ يناير ٢٠١٨:

الموجودات المالية	التصنيف السابق بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩	التصنيف الجديد بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	القيمة الدفترية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ ألف درهم	القيمة الدفترية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ألف درهم
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	٤٥٨,٥٥٣	٤٥٨,٥٥٣
مبالغ مستحقة من البنوك	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	١,٢٢١,٩٢١	١,٢١٨,٨٢٢
قروض وسلفيات	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	١,٠٧٤,٣٠٢	١,٠٨٨,٨٤٥
استثمار في أدوات الدين	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٦١٩,٨٠٤	٤٧١,٣٨٧
	محتفظ بها لحين استحقاقها	التكلفة المطفأة	-	١,٠٦٦,٥٣٩
	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٠٣,٩٧٤	١٩٠,٤٦٨
استثمار في أدوات حقوق الملكية	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٩٩,٧٩٠	٥٢,٤١٦
	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٨٦,٨١٠	٣٣٤,١٨٤
	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	٢٧,٨٣٩	٢٧,٨٣٩
موجودات أخرى (باستثناء المبالغ المدفوعة مقدماً)	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٨٦٢	٨٦٢

٣ أساس الإعداد (تابع)

٣-٣ التغيرات في السياسات المحاسبية (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" (تابع)

(ب) تسوية أرصدة بيان المركز المالي من المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩:

لم يكن هناك أي تغيرات على تصنيف وقياس المطلوبات المالية التي كان من الممكن أن تكون مطلوبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في ١ يناير ٢٠١٨.

نفذت المجموعة تحليلاً مفصلاً لنماذج عملها لغرض إدارة الموجودات المالية وتحليل خصائص تدفقاتها النقدية.

يُطابق الجدول التالي القيم الدفترية للموجودات المالية، من فئة قياسها السابقة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، مع فئات قياسها الجديدة عند الانتقال إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بتاريخ ١ يناير ٢٠١٨:

الموجودات المالية	القيمة الدفترية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ألف درهم	عمليات إعادة التصنيف ألف درهم	عمليات إعادة القياس ألف درهم	القيمة الدفترية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ١ يناير ٢٠١٨ ألف درهم
التكلفة المطفأة				
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٤٥٨,٥٥٣	-	-	٤٥٨,٥٥٣
مبالغ مستحقة من البنوك	١,٢٢١,٩٢١	-	(٣,٠٩٩)	١,٢١٨,٨٢٢
قروض وسلفيات	١,٠٧٤,٣٠٢	-	١٤,٥٤٣	١,٠٨٨,٨٤٥
استثمار في أدوات الدين	-	١,٠٧٨,٢٢٣	(١١,٦٨٤)	١,٠٦٦,٥٣٩
موجودات أخرى (باستثناء المبالغ المدفوعة مقدماً)	٢٧,٨٣٩	-	-	٢٧,٨٣٩
مجموع الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة	٢,٧٨٢,٦١٥	١,٠٧٨,٢٢٣	(٢٤٠)	٣,٨٦٠,٥٩٨
القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة				
استثمار في أدوات الدين	١٠٣,٩٧٤	٨٦,٤٩٤	-	١٩٠,٤٦٨
استثمار في أدوات حقوق الملكية	٨٦,٨١٠	٢٤٧,٣٧٤	-	٣٣٤,١٨٤
موجودات أخرى (باستثناء المبالغ المدفوعة مقدماً)	٨٦٢	-	-	٨٦٢
مجموع الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٩١,٦٤٦	٣٣٣,٨٦٨	-	٥٢٥,٥١٤
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
استثمار في أدوات الدين	١,٦١٩,٨٠٤	(١,١٦٤,٧١٧)	١٦,٣٠٠	٤٧١,٣٨٧
استثمار في أدوات حقوق الملكية	٢٩٩,٧٩٠	(٢٤٧,٣٧٤)	-	٥٢,٤١٦
مجموع الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٩١٩,٥٩٤	(١,٤١٢,٠٩١)	١٦,٣٠٠	٥٢٣,٨٠٣

٣ أساس الإعداد (تابع)

٣-٣ التغيرات في السياسات المحاسبية (تابع)

(ج) تسوية أرصدة بيان التغيرات في حقوق الملكية من المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩:

يحلل الجدول التالي الأثر على الاحتياطيات والأرباح المحتجزة الناشئة نتيجة للانتقال إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. يتعلق الأثر باحتياطي القيمة العادلة والأرباح المحتجزة. إن عكس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن انخفاض قيمة الموجودات المالية والبالغ ٢٣,٧٤٢ مليون درهم قد أضيف على الأرباح المحتجزة وتم تخصيصه مباشرة في احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان. ولا يوجد أي أثر على مكونات حقوق الملكية الأخرى.

	ألف درهم
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	
الرصيد الختامي وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧)	١٨,٣٥٩
إعادة تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية (الدين) من متاحة للبيع إلى التكلفة المطفأة	(٧,٦٨٢)
إعادة تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية (الدين وحقوق الملكية) من متاحة للبيع إلى القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١,٥٧٣
الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ للاستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٣١٠
الرصيد الختامي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (١ يناير ٢٠١٨)	١٣,٥٦٠
الأرباح المحتجزة	
الرصيد الختامي وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧)	٢٥٧,٦٥٨
إعادة تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية (الدين وحقوق الملكية) من متاحة للبيع إلى القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(١,٥٧٣)
الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ للاستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(١,٣١٠)
الرصيد الختامي وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (١ يناير ٢٠١٨)	٢٥٤,٧٧٥

(د) طرق القياس

التكلفة المطفأة ومعدل الفائدة الفعلي

تتمثل التكلفة المطفأة في المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي، ناقصاً المسدد من المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين ذلك المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، وللموجودات المالية، معدلة بأي مخصص للخسارة.

إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقة المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للموجودات أو المطلوبات المالية إلى إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية (على سبيل المثال، التكلفة المطفأة قبل أي مخصص للانخفاض في القيمة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. لا يأخذ الحساب في اعتباره الخسائر الائتمانية المتوقعة ويشمل تكاليف المعاملة والأقساط أو الخصومات والرسوم المدفوعة أو المقبوضة والتي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، مثل رسوم الإنشاء.

عندما تقوم المجموعة بمراجعة تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، يتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية المعنية لتعكس التقديرات الجديدة المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. ويتم إدراج التغيرات في الربح أو الخسارة.

إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية، باستثناء الموجودات المالية التي تعرضت فيما بعد لانخفاض في قيمتها الائتمانية (أو المرحلة الثالثة)، والتي يتم حساب إيرادات الفائدة الخاصة بها حسب معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (أي بالصافي من مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة).

الاعتراف المبدئي والقياس

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. ويتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية الاعتيادية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات.

عند الاعتراف المبدئي، تقوم الشركة بقياس الأصل المالي أو المطلوب المالي بقيمته العادلة زائداً أو ناقصاً، في حال أصل مالي أو مطلوب مالي ليس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف العاملات الإضافية المنسوبة بشكل مباشر أو عرضي إلى حيازة أو إصدار الموجودات أو المطلوبات المالية مثل الرسوم والعمولات. يتم إدراج تكاليف المعاملة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كمصاريف في الربح أو الخسارة. وبعد الاعتراف المبدئي مباشرة، يتم إدراج مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والذي ينتج عنه إدراج خسارة محاسبية في الربح أو الخسارة عندما ينشأ أصل جديد.

٣ أساس الإعداد (تابع)

٣-٣ التغيرات في السياسات المحاسبية (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" (تابع)

(د) طرق القياس (تابع)

عندما تختلف القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية عن سعر المعاملة عند الاعتراف المبدئي، تقوم المنشأة بالاعتراف بالفرق على النحو التالي:

أ) عندما يتوفر دليل على القيمة العادلة من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل (أي معطيات المستوى الأول) أو استناداً إلى أي أسلوب من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق الجديرة بالملاحظة، يتم الاعتراف بالفرق كربح أو خسارة.

ب) في جميع الحالات الأخرى، يتم تأجيل الفرق ويتم تحديد وقت الاعتراف بالربح أو الخسارة المؤجلة ليوم واحد بشكل فردي، حيث يتم إطفاءها على مدى عمر الأداة، أو يتم تأجيلها حتى يتم تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام معطيات السوق الجديرة بالملاحظة أو يتم تحقيقها من خلال التسوية.

الموجودات المالية

(١) التصنيف والقياس اللاحق

تُطبق المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وتصنف موجوداتها المالية اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ في فئات القياس التالية:

- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- التكلفة المطفأة.

فيما يلي توضيح لمتطلبات تصنيف أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية:

أدوات الدين:

أدوات الدين هي تلك الأدوات التي تستوفي تعريف المطلوبات المالية من وجهة نظر الجهة المصدرة، مثل القروض والسلفيات والاستثمارات في سندات الدين والصكوك.

يعتمد التصنيف والقياس اللاحق لأدوات الدين على:

(١) نموذج عمل المجموعة لإدارة الموجودات.
(٢) خصائص التدفقات النقدية للأصل.

بناءً على هذه العوامل، تقوم المجموعة بتصنيف أدوات الدين الخاصة بها إلى واحدة من فئات القياس الثلاث التالية:

- التكلفة المطفأة: تقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات المحتفظ بها بغرض جمع التدفقات النقدية التعاقدية عندما تمثل تلك التدفقات النقدية الدفعات الأصلية والفوائد، ويقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات مقابل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة المدرجة. ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "صافي الإيرادات من الاستثمارات" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: يقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموجودات المالية المحتفظ بها لجمع التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات عندما تمثل التدفقات النقدية للموجودات فقط الدفعات الأصلية والأرباح. ويقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموجودات غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويتم تحويل الحركة في القيمة الدفترية من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء عند تسجيل أرباح أو خسائر الانخفاض في القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر الصرف الأجنبي على التكلفة المطفأة للأدوات التي يتم تسجيلها ضمن الربح والخسارة. وعندما يتم استبعاد الموجودات المالية، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر يعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة ويتم تسجيلها في "الربح/(الخسارة) على الاستثمارات في أداوت الدين". ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "صافي الإيرادات من الاستثمارات" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الموجودات التي لا تستوفي معايير تسجيلها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن أدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي لا تعد جزءا من علاقة التحوط ضمن الربح أو الخسارة وتعرض في بيان الربح أو الخسارة ضمن "صافي إيرادات المتاجرة" في الفترة التي تنشأ فيها، ما لم تنشأ عن أدوات دين تم تصنيفها بالقيمة العادلة أو التي لم يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة، وفي هذه الحالة يتم عرضها بشكل منفصل في "صافي إيرادات الاستثمار". ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "صافي الإيرادات من الاستثمارات" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٣ أساس الإعداد (تابع)

٣-٣ التغيرات في السياسات المحاسبية (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" (تابع)

(١) التصنيف والقياس اللاحق (تابع)

نموذج الأعمال: يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة المجموعة للموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية، أي ما إذا كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي منهما (أي يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الآخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتضمن العوامل التي تأخذها المجموعة بعين الاعتبار في تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات، الخبرة السابقة حول كيفية تحصيل التدفقات النقدية لهذه الموجودات، وكيفية تقييم أداء الموجودات وإبلاغه إلى كبار موظفي الإدارة، وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها وكيفية تعويض المديرين.

الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية وفوائدها: عندما يحتفظ نموذج الأعمال بموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيعها، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد ("اختبار الدفعات الأصلية والفوائد"). عند إجراء هذا التقييم، تقوم المجموعة بدراسة ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متوافقة مع اتفاق إقراض أساسي، أي أن الربح يشمل فقط مقابل القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وهامش الربح الذي يتماشى مع اتفاق الإقراض الأساسي. عندما تؤدي الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو تقلبات لا تتوافق مع اتفاق الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الموجودات المالية ذات الصلة وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تقوم المجموعة بإعادة تصنيف أدوات الدين عندما، وفقط عندما، يتغير نموذج أعمالها لإدارة تلك التغيرات في الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي تلي التغيير. ويتوقع أن تكون هذه التغيرات نادرة الحدوث ولم يحدث أي منها خلال الفترة.

أدوات حقوق الملكية:

أدوات حقوق الملكية هي أدوات تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر الجهة المصدرة، أي الأدوات التي لا تحتوي على التزام تعاقدي بالدفع والتي تعد دليلاً على الفوائد المتبقية في صافي موجودات الجهة المصدرة. وتشمل أمثلة أدوات حقوق الملكية الأسهم العادية الأساسية.

تقوم المجموعة بعد ذلك بقياس جميع أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، باستثناء الحالات التي تكون فيها إدارة المجموعة قد قامت، عند الاعتراف المبدئي، بتصنيف أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تتمثل سياسة المجموعة في تصنيف أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما يتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأغراض أخرى غير توليد عائدات الاستثمار. وعند استخدام هذا الخيار، يتم إدراج أرباح وخسائر القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقا إلى الربح أو الخسارة بما في ذلك عند الاستبعاد. ولا يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة (وعكس خسائر انخفاض القيمة) بشكل منفصل عن غيرها من التغييرات في القيمة العادلة. ويستمر تسجيل توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائدًا على هذه الاستثمارات، في الربح أو الخسارة كإيرادات أخرى عندما يتقرر حق المجموعة في استلام الدفعات.

(٢) الانخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بالتقييم على أساس مستقبلي للخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجودات أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتعرض الذي ينشأ من التزامات القروض وعقود الضمان المالي. تعترف المجموعة بمخصص خسارة لمثل هذه الخسائر في تاريخ كل تقرير. ويبين قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- مبلغاً عادلاً مرجحاً يتم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة.
- القيمة الزمنية للمال.
- معلومات معقولة ومثبتة متاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية.

يحتوي الإيضاح ٣-٤ على مزيد من التفاصيل حول كيفية قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة.

٣ أساس الإعداد (تابع)

٣-٣ التغيرات في السياسات المحاسبية (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" (تابع)

(٣) تعديل القروض

تقوم المجموعة أحيانًا بإعادة التفاوض أو تعديل التدفقات النقدية التعاقدية للقروض للعملاء. وعندما يحدث ذلك، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الشروط الجديدة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط الأصلية. تقوم المجموعة بذلك من خلال النظر، من بين أمور أخرى، في العوامل التالية:

- إذا كان المقترض يواجه صعوبات مالية، ما إذا كان التعديل يخفض فقط التدفقات النقدية التعاقدية إلى المبالغ التي يتوقع أن يكون المقترض قادراً على سدادها.
- ما إذا كان قد تم إدخال أي شروط جديدة جوهرية مثل العائد على الأرباح/ القائم على الأسهم والتي تؤثر بشكل جوهري على ملف مخاطر القرض.
- تمديد جوهري لفترة القرض عندما لا يواجه المقترض صعوبات مالية.
- تغير جوهري في معدل الفائدة.
- تغيير عملة القرض.
- إدراج ضمانات أو تحسينات أخرى للضمان أو الائتمان تؤثر بشكل كبير على مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض.

إذا كانت الشروط مختلفة بشكل جوهري، تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية الأصلية وتعترف بالموجودات "الجديدة" بالقيمة العادلة مع إعادة احتساب معدل الفائدة الفعلي الجديد للموجودات. وبالتالي يعتبر تاريخ إعادة التفاوض تاريخ الاعتراف المبدئي لأغراض حساب الانخفاض في القيمة، وأيضا لغرض تحديد ما إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. ومع ذلك، تقوم المجموعة أيضًا بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية الجديدة المدرجة تعتبر أنها تعرضت فيما بعد لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي، خاصة في الظروف التي يكون الدافع وراء إعادة التفاوض فيها هو عدم قدرة المدين على إجراء الدفعات المتفق عليها في الأصل. ويتم إدراج الفروق في القيمة الدفترية أيضًا في الربح أو الخسارة كربح أو خسارة عند الاستبعاد.

إذا لم تختلف الشروط بشكل جوهري، فإن إعادة التفاوض أو التعديل لا يؤدي إلى إلغاء الاعتراف، وتقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية على أساس التدفقات النقدية المعدلة للأصل المالي ويتم إدراج أرباح أو خسائر التعديل في الربح أو الخسارة. يتم إعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية الجديدة عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

(٤) إلغاء الاعتراف لسبب غير التعديل

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية أو جزء منها عند انتهاء الحقوق التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات أو عند تحويلها وإما (١) عندما تقوم المجموعة بتحويل جميع مخاطر وامتيازات الملكية بشكل جوهري، أو (٢) عندما لا تقوم المجموعة بتحويل جميع مخاطر وامتيازات الملكية والاحتفاظ بها بشكل كبير ولم تحتفظ المجموعة بالسيطرة.

تبرم المجموعة معاملات تحتفظ فيها بالحقوق التعاقدية للحصول على التدفقات النقدية من الموجودات ولكنها تتحمل التزامًا تعاقديًا بدفع تلك التدفقات النقدية إلى كيانات أخرى وتحويل جميع المخاطر والامتيازات بشكل جوهري. يتم المحاسبة عن هذه المعاملات على أنها تحويلات "تمرير" تؤدي إلى إلغاء الاعتراف إذا كانت المجموعة:

- ليس لديها التزام بسداد المدفوعات ما لم تقم بتحصيل مبالغ معادلة من الموجودات.
- لا يُسمح لها ببيع أو رهن الموجودات.
- لديها التزام بتحويل أي مبالغ نقدية تحصلها من الموجودات دون تأخير ملموس.

٣ أساس الإعداد (تابع)

٣-٤ الأحكام والتقديرات الإدارية الهامة

يتعين على الإدارة، عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة كما هو مبين في الإيضاح رقم ٤، وضع أحكام وتقديرات وافتراضات حول القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تكون متوفرة بوضوح من مصادر أخرى. تستند التقديرات وما يرتبط بها من افتراضات على التجربة السابقة والعوامل الأخرى ذات الصلة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات وما يتعلق بها من افتراضات على أساس مستمر. يتم تسجيل التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم خلالها تعديل التقديرات إذا كان هذا التعديل لا يمس إلا تلك الفترة أو خلال فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان لهذا التعديل أثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

فيما يلي النواحي الهامة التي استخدمت فيها الإدارة تقديرات أو افتراضات أو مارست اجتهادات:

تصنيف الموجودات المالية

وفقا لإرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية بناءً على تقييمات نماذج الأعمال التي يحتفظ فيها بالأصل على مستوى المحفظة وما إذا كانت التدفقات النقدية الناتجة من الموجودات تمثل فقط المبالغ الأصلية والفائدة. إن هذا يتطلب أحكاما خاصة لتقييم كيفية إدارة المجموعة لنموذج أعمالها وبشأن ما إذا كان بند تعاقدي في جميع أدوات الدين من نوع معين يخالف معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها ويؤدي إلى تسجيل محفظة هامة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

يتطلب قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استخدام نماذج معقدة وافتراضات هامة حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال احتمالية عجز العملاء عن السداد والخسائر الناتجة).

يجب استخدام عدد من الأحكام الهامة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل:

- تحديد معايير زيادة مخاطر الائتمان بصورة جوهرية.
- تحديد معايير وتعريف التعثر.
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من المنتجات/ الأسواق وما يرتبط بها من الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

لم تقم المجموعة بشكلٍ مبكر بتطبيق أي معايير أو تفسيرات أو تعديلات أخرى قد تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخه.

استبعاد شركة تابعة

ينطوي تحديد وجود سيطرة على استثمار معين على إبداء الرأي. وعند تقييم السيطرة، تقوم إدارة المجموعة بتقييم سيطرتها على الشركة المستثمر فيها والتعرض للعوائد المغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها والقدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها بما يؤثر على عائداتها. خلال السنة، قامت الإدارة بتقييم المعايير أعلاه حيث تم تخفيض ملكية صندوق السيولة المحسن المحدود لبنك الإمارات للاستثمار إلى ١٩,٦٨٪.

بناءً على تقييم الإدارة مع الأخذ في الاعتبار العوامل المذكورة أعلاه، قررت الإدارة إلغاء توحيد الصندوق في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨. بناءً على ذلك، قامت المجموعة بإيقاف الاعتراف بموجودات ومطلوبات الشركة التابعة، وكذلك أي حصص غير مسيطرة، والمكونات الأخرى لحقوق الملكية. وتم إدراج أي ربح أو خسارة ناتجة في بيان الدخل.

٣ أساس الإعداد (تابع)

٣-٤ الأحكام والتقديرات الإدارية الهامة (تابع)

السيولة

تدير المجموعة مخاطر السيولة لديها من خلال الاحتفاظ بنسبة كافية من صافي الموجودات السائلة إلى المطلوبات كما هو وارد في الجدول حول الإفصاح عن مخاطر السيولة ضمن الإيضاح ٢٤. ويتطلب الجدول الحكم فيما إذا كانت الموجودات تعتبر سائلة.

تقييم استثمارات الأسهم غير المدرجة

يستند تقييم استثمارات الأسهم غير المدرجة عادة إلى إحدى الطرق التالية:

- المعاملات الحديثة التي تتم على أساس تجاري بحت.
- القيمة العادلة الحالية لاستثمار آخر مماثل من حيث الجوهر.
- التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالمعدلات الحالية السارية على البنود ذات شروط وسمات مخاطر متشابهة.
- نماذج التقييم الأخرى.

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم لاستثمارات الأسهم غير المدرجة تقديرات جوهرية. وتقوم المجموعة بتقييم أساليب التقييم الخاصة بها بشكلٍ دوري وتختبر مدى صلاحيتها مستخدمةً إما إحدى العمليات من معاملات السوق الحالية الجديرة بالملاحظة لنفس الاستثمار أو البيانات الأخرى الجديرة بالملاحظة المتوفرة في السوق.

٤ السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد البيانات المالية الموحدة مبينة أدناه:

الاعتراف بالإيرادات

بالنسبة لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وغيرها من الأدوات المالية المحملة بالفوائد مثل الأدوات المالية المصنفة كمتاحة للبيع، يتم الاعتراف بإيرادات أو مصاريف الفوائد على أساس معدل الفائدة الفعلي، وهو المعدل الذي يخصم بدقة المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة أقصر، عند الاقتضاء، إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. يأخذ هذا الحساب في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ويشمل أي رسوم أو تكاليف إضافية تنسب مباشرة إلى الأداة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية. يتم تعديل القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي عندما تقوم المجموعة بمراجعة تقديراتها للمدفوعات أو المقبوضات. وتُحتسب القيمة الدفترية المعدلة على أساس معدل الفائدة الفعلي الأصلي ويُدرج التغير في القيمة الدفترية ضمن إيرادات أو مصاريف الفوائد.

بمجرد تخفيض القيمة المسجلة لأصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة نتيجة لخسارة انخفاض القيمة، يستمر الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام معدل الفائدة الأصلي الفعلي المطبق على القيمة الدفترية الجديدة.

إن الرسوم المحصلة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق خلال تلك الفترة. وتشتمل هذه الرسوم على رسوم العمولات والحفظ الأمين وإدارة الموجودات برسم الأمانة والاستشارات. ويتم الاعتراف بإيرادات ومصاريف الرسوم الأخرى عند اكتسابها أو تحققها.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عندما ينشأ حق المجموعة في استلام توزيعات الأرباح (شريطة أن يُحتمل تدفق المنافع الاقتصادية على المجموعة ويُمكن قياس قيمة الإيراد قياسًا موثوقًا به).

النقد وما في حكمه

يتألف النقد وما في حكمه لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد من الأرصدة التي تبلغ فترات استحقاقها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ وتشمل النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمبالغ المستحقة من البنوك والمبالغ المستحقة إلى البنوك.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

مبالغ مستحقة من البنوك

تظهر المبالغ المستحقة من البنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

اتفاقات البيع وإعادة الشراء

يتم الإفصاح عن الأوراق المالية المبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ("إعادة الشراء") في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة كموجودات مرهونة عندما يكون المحول إليه لديه الحق بموجب العقد أو العرف في بيع أو إعادة رهن الضمان، ويتم إدراج التزام الطرف المقابل ضمن المبالغ المستحقة إلى البنوك.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي الثمن الذي يمكن قبضه من بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة في السوق الأساسية في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تحدث إما:

- في السوق الأساسية للأصل أو الالتزام، أو
- في حالة عدم وجود السوق الأساسية، في أفضل سوق للأصل أو الالتزام.

إذا كان للأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر "عرض" وسعر "طلب"، تقوم المجموعة بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر "العرض" والمطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر "الطلب".

تقوم المجموعة بالاعتراف بالتحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي يظهر فيها التغيير.

تنطبق القيمة العادلة على كل من الأدوات المالية وغير المالية.

بخصوص الاستثمارات والمشتقات المتداولة في السوق النشطة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة في السوق في نهاية يوم العمل بتاريخ بيان المركز المالي. وتستخدم أسعار العرض بالنسبة للموجودات وأسعار الطلب بالنسبة للمطلوبات.

إن القيمة العادلة المقدرة للودائع التي ليس لها فترة استحقاق محددة والتي تشتمل على ودائع غير محملة بالفائدة تمثل المبلغ مستحق السداد عند الطلب.

بخصوص استثمارات الأسهم غير المدرجة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى سعر السوق الحالي لاستثمار مشابه أو إلى أسعار المعاملات المتداولة في السوق على أساس تجاري بحت أو استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة أو المشتقة باستخدام نماذج تقييم مقبولة أخرى.

تُحتسب القيمة العادلة لعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة بالرجوع إلى أسعار الصرف الآجلة للعقود ذات تواريخ الاستحقاق المشابهة.

ممتلكات و معدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة، إن وجدت. تشمل التكلفة التاريخية النفقات المنسوبة مباشرةً إلى اقتناء البنود. لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصلٍ منفصل، حسبما يكون ملائماً، إلا عندما يكون من المُرجّح أن تتدفق إلى البنك فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكلٍ موثوق به. يتم تحميل كافة تكاليف عمليات التصليح والصيانة الأخرى على بيان الدخل خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

يُحتسب الاستهلاك لشطب تكلفة الموجودات (بخلاف الأرض والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز) باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات ذات العلاقة، وذلك على النحو التالي:

السنوات

أثاث ومعدات حاسوب	٤ سنوات
مركبات	٤ سنوات
برمجيات حاسوب	٤ سنوات

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ممتلكات ومعدات (تابع)

لا يحتسب استهلاك على الأعمال الفنية والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز.

تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطريقة حساب الاستهلاك بنهاية كل سنة مع بيان أثر أي تغيرات في التقديرات المحتسبة على أساس مستقبلي.

يُلغى الاعتراف بأي بند من بنود الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يكون من المتوقع أن تنشأ منافع اقتصادية مستقبلية من استمرار استخدام الأصل. يتم تحديد أي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد أو تقاعد بند من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات على أساس الفرق بين عوائد البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم تسجيلها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تقيد الممتلكات والمعدات بعد سنة من استهلاكها الكامل بصافي قيمة دفترية مقدارها وحدة نقدية واحدة وذلك بتسوية الاستهلاك المتراكم مع التكلفة.

تدرج الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة، بعد تنزيل أي خسارة مسجلة عن انخفاض القيمة. تشمل التكلفة الرسوم المهنية، وبالنسبة للموجودات المؤهلة، تتم رسملة تكاليف الاقتراض وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة. ويتم تصنيف هذه الممتلكات في الفئة الملائمة ضمن الممتلكات والمعدات عندما تكون مكتملة وجاهزة للاستخدام. ويبدأ احتساب استهلاك هذه الموجودات، على غرار الموجودات من الممتلكات الأخرى، عندما تصبح هذه الموجودات جاهزة للاستخدام المقرر لها.

استثمارات في شركات زميلة
الشركات الزميلة هي الشركات التي يكون فيها للمجموعة تأثير جوهري دون سيطرة عليها، ويصاحب ذلك بصورة عامة امتلاك المجموعة نسبة ملكية تزيد على ٢٠٪ من حقوق التصويت، ولا يشمل ذلك الشركات التابعة أو المشاريع المشتركة.

الشركة الزميلة هي حقوق ملكية تحتسب من تاريخ ممارسة المجموعة لتأثير جوهري على الشركة الزميلة حتى تاريخ توقف المجموعة عن ممارسة هذا التأثير الجوهري.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة زائداً تغيرات ما بعد الاستحواذ لحصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة.

تبين الأرباح أو الخسائر الحصة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. وعندما يتم الاعتراف بأي تغير ضمن الدخل الشامل الآخر بواسطة الشركات الزميلة، تسجل المجموعة حصتها من هذه التغيرات في الدخل الشامل الآخر. أما الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات المبرمة بين المجموعة والشركة الزميلة فيتم حذفها بما يعادل قيمة الحصة في الشركة الزميلة.

يتم إدراج حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة في بيان الدخل الموحد.

عندما تكون حصة المجموعة في خسائر شركة زميلة مساوية لحصتها في الشركة الزميلة أو زائدة عليها، لا تسجل المجموعة أي خسائر إضافية، ما لم تتكبد التزامات أو تجري دفعات نيابة عن الشركة الزميلة. وبعد تطبيق طريقة حقوق الملكية تحدد المجموعة مدى ضرورة احتساب خسارة إضافية عن الانخفاض في قيمة استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة. كما تقوم المجموعة بتاريخ كل بيان مركز مالي موحد بتحديد مدى توفر أي دليل موضوعي على تعرّض الاستثمار في الشركة الزميلة للانخفاض في القيمة. فإذا وجد مثل هذا الدليل، تحتسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة على أساس الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ثم تسجل المبلغ في بيان الدخل الموحد.

يتم إعداد البيانات المالية للشركات الزميلة كما في نفس تاريخ التقرير للمجموعة. وعند الضرورة تجرى تعديلات على البيانات المالية الموحدة للمجموعة حتى تتسق السياسات المحاسبية للشركات الزميلة مع تلك الخاصة بالمجموعة.

عندما تفقد المجموعة التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، فإنها تقوم بقياس أي استثمار متبقي بقيمته العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة لإجمالي الاستثمار المتبقي وعوائد الاستبعاد، يتم تسجيله ضمن بيان الدخل الموحد.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الودائع

تدرج جميع ودائع العملاء وسوق المال بالتكلفة بعد خصم المبالغ المسددة.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لتعويضات نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل في الإمارات العربية المتحدة عن فترات خدمتهم حتى تاريخ الممركز المالي. ووفقاً لأحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩، فقد قامت الإدارة بتقدير القيمة الحالية لالتزاماتها بتاريخ التقرير، باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة، وذلك فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين بموجب قانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة. لقد تم خصم الالتزام المتوقع بتاريخ ترك الخدمة إلى صافي القيمة الحالية باستخدام معدل خصم ملائم بناء على افتراضات الإدارة لمتوسط تكاليف الزيادات/ الترقيات السنوية. إن القيمة الحالية للالتزام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن المخصص المحتسب وفقاً لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة.

يتم بيان المخصص الناتج باعتباره "مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين" في بيان المركز المالي الموحد ضمن "مطلوبات أخرى" (إيضاح ١٣).

تؤدي المجموعة مساهمات المعاشات والتأمينات الاجتماعية الوطنية المستحقة للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بمقتضى أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٧) لسنة ١٩٩٩، ولا يوجد التزام آخر بعد ذلك.

مخصصات

تُدرج المخصصات عندما يترتب على المجموعة التزام (قانوني أو ضمني) حالي نتيجة لحدثٍ سابق، ويكون من المحتمل أن يقتضي الأمر خروج موارد تمثل منافع اقتصادية لتسوية الالتزام، ويكون بالإمكان وضع تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

تمثل القيمة المعترف بها كمخصص أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ التقرير مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وحالات عدم اليقين المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس مخصص ما باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

في حال اقتضى الأمر خروج بعض أو كافة المنافع الاقتصادية لتسوية مخصص يتوقع استرداده من الغير، يتم الاعتراف بالذمة المدينة كأصل إذا كان من المؤكد تقريباً استرداد الذمة ويكون بالإمكان قياس الذمة المدينة بشكل موثوق.

ضمانات مالية

تقوم المجموعة خلال سياق العمل الاعتيادي بمنح ضمانات مالية تتكون من خطابات اعتماد وكفالات وقبولات. تسجَّل الضمانات المالية مبدئياً في البيانات المالية بالقيمة العادلة في بند "مطلوبات أخرى" وتمثل القسط المستلم. وعقب الاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام المجموعة بموجب الضمان بالقسط غير المطفأة أو أفضل تقدير للمصاريف المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ينشأ نتيجة للضمان، أيهما أعلى.

أي زيادة في الالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد. ويتم إدراج الأقساط المستلمة في بيان الدخل الموحد ضمن بند "إيرادات أخرى" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

عقود الإيجار

تُصنّف عقود إيجار الممتلكات والمعدات التي تحتفظ فيها المجموعة، كمستأجر، بكافة مخاطر وعوائد الملكية كعقود إيجار تمويلي. تتم رسملة عقود الإيجار التمويلية عند بدء عقد الإيجار وفقا للقيمة العادلة للعقار المستأجر أو، إذا كانت أقل، القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار. يتم إدراج التزامات الإيجار ذات الصلة، صافية من رسوم التمويل، في الذمم الدائنة الأخرى قصيرة الاجل وطويلة الأجل. يتم توزيع كل دفعة من دفعات الإيجار بين المطلوبات وتكلفة التمويل. يتم تحميل تكلفة التمويل إلى الربح أو الخسارة على مدى فترة عقد الإيجار وذلك للحصول على معدل دوري ثابت للفائدة المستحقة على الرصيد المتبقي من المطلوبات لكل فترة. يحتسب الاستهلاك على الممتلكات والمعدات المستحوذ عليها بموجب عقود الإيجار التمويلي على مدى العمر الإنتاجي للأصل أعبر مدى العمر الإنتاجي للأصل ومدة عقد الايجار، أيهما أقصر، إذا لم يتوفر تأكيد معقول على أن المجموعة ستحصل على الملكية بنهاية مدة الإيجار.

يتم تصنيف عقود الإيجار التي لا تحوّل المجموعة، كمستأجر، بموجبها جزءاً كبيراً من مخاطر ومزايا الملكية كعقود إيجار تشغيلي. يتم تحميل الدفعات التي تتم بموجب عقود الإيجار التشغيلي (صافية من أي حوافز مقبوضة من المؤجّر) إلى حساب الربح أو الخسارة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يتم الاعتراف بالإيرادات من عقود الإيجار التشغيلية التي تكون فيها المجموعة مؤجراً ضمن الدخل وذلك بطريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. وتدرج الموجودات المؤجرة في الميزانية العمومية بحسب طبيعتها.

أرباح وخسائر الصرف الأجنبي

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية المقومة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الصرف الفوري السائد في نهاية كل فترة تقرير. يشكل عنصر الصرف الأجنبي جزءاً من أرباح أو خسائر القيمة العادلة. وبالتالي،

- بالنسبة للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يدرَج عنصر الصرف الأجنبي في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.
- بالنسبة للموجودات المالية التي تمثل بنوداً نقدية ومصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يدرَج عنصر الصرف الأجنبي في الأرباح أو الخسائر الموحد.
- بالنسبة للموجودات المالية التي تمثل بنوداً غير نقدية ومصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يدرَج عنصر الصرف الأجنبي في بيان الدخل الشامل الموحد.
- بالنسبة لأدوات الدين المقومة بالعملة الأجنبية المقاسة بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، يتم تحديد أرباح وخسائر الصرف الأجنبي على أساس التكلفة المطفأة للموجودات المالية وتدرَج في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي الموحد عندما يتوفر حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ المعترف بها ويكون هناك نية لدى المجموعة للتسوية على أساس الصافي أو بيع الأصل وتسوية الالتزام في نفس الوقت.

العملات الأجنبية

يتم إدراج المعاملات بالعملة الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتواريخ تقييم المعاملات. كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي بسعر الصرف السائد بتاريخ التقرير. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل الموحد.

تقارير القطاعات

تستند تقارير قطاعات المجموعة على القطاعات التشغيلية التالية: الخدمات الاستثمارية والخدمات البنكية.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

أدوات مالية مشتقة

تبرم المجموعة أدوات مشتقة مثل العقود الآجلة والعقود المستقبلية واتفاقيات الأسعار الآجلة والمقايضات ومقايضة التعثر الائتماني والخيارات لكل من الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة وأسواق المال. تقاس المشتقات في البداية بالقيمة العادلة بتاريخ عقد الأداة المشتقة ويعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد مباشرة ما لم تكن الأداة المشتقة مؤهلة ومحددة كأداة تحوط، وفي تلك الحالة يستند توقيت الاعتراف في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على طبيعة علاقة التحوط. ويتم إدراج جميع المشتقات بقيمها العادلة كموجودات إذا كانت القيمة العادلة موجبة، أو كمطلوبات إذا كانت القيمة العادلة سالبة. يتم عموماً الحصول على القيم العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعروفة بحسب الملائم.

يتم التعامل مع المشتقات الضمنية في العقود المضيفة غير المشتقة التي لا تُشكل موجودات مالية ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" (مثل المطلوبات المالية) كمشتقات منفصلة عندما تكون مخاطرها و خصائصها لا تتصل اتصالاً وثيقاً بتلك العقود المضيفة ولا تكون العقود المضيفة مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال تعرّض الموجودات لانخفاض في قيمتها. وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر، أو عندما يستدعي الأمر فحص انخفاض القيمة سنويا، تقدر المجموعة القيمة القابلة للاسترداد للأصل. وتتمثل قيمة الأصل القابلة للاسترداد في القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصا تكاليف البيع أو القيمة من الاستخدام، أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد على قيمتها القابلة للاسترداد، يكون الأصل قد تعرض لانخفاض في قيمته ويتم تخفيض قيمته إلى القيمة القابلة للاسترداد.

ولأغراض تقييم القيمة قيد الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدلات خصم تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الوقتية للمال والمخاطر المصاحبة للأصل. وعند تحديد القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع، تُستخدم طريقة تقييم مناسبة. ويتم التحقق من هذه الحسابات باستخدام مضاعفات التقييم أو غيرها من مؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

يتم إجراء تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقا لم تعد موجودة أو انخفضت قيمتها. فإذا وجد مثل هذا الدليل، تقدر المجموعة القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو وحدة توليد النقد. ولا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقا إلا إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد منذ تسجيل آخر خسارة انخفاض في القيمة. ويكون العكس محدودا بحيث لا تزيد القيمة الدفترية للأصل على القيمة القابلة للاسترداد، أو على القيمة الدفترية التي كان يمكن تحديدها، بعد خصم الاستهلاك، فيما لو لم تدرَج أي خسارة انخفاض في قيمة الأصل خلال السنوات السابقة. ويسجَّل هذا العكس في بيان الدخل الموحد.

المحاسبة بتاريخ المتاجرة والتسوية

يتم تسجيل كافة المشتريات والمبيعات "الاعتيادية" من الموجودات المالية في تاريخ التسوية، أي في تاريخ استلام الموجودات من الطرف المقابل أو تسليمها إليه. والمشتريات أو المبيعات الاعتيادية من الموجودات المالية هي مشتريات أو مبيعات لموجودات مالية تقتضي تسليم الموجودات خلال إطار زمني تحدده عموماً القوانين أو القواعد المتعارف عليها في السوق.

موجودات برسم الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها برسم الأمانة أو بصفة استئمانية لا يتم التعامل معها على أنها موجودات خاصة بالمجموعة، وبالتالي فإنها ليست مدرجة ضمن بيان المركز المالي الموحد.

توزيعات أرباح الأسهم العادية

تدرج توزيعات أرباح الأسهم العادية ضمن المطلوبات وتستقطع من حقوق الملكية بعد أن يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك. ويتم اقتطاع توزيعات الأرباح المرحلية من حقوق الملكية عند الإعلان عنها ولا تكون تحت تصرف البنك بعد ذلك.

إن توزيعات الأرباح للسنة التي تمت الموافقة عليها بعد تاريخ إعداد التقرير يجري الإفصاح عنها كحدث لاحق لتاريخ إعداد التقرير.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-١ السياسات المحاسبية الهامة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨

الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

تدرج الموجودات والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. وبدءاً من هذا التاريخ، يتم إدراج أي أرباح أو خسائر تنشأ عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة أو الموجودات المتاحة للبيع. ويتم إدراج القروض والسلفيات في تاريخ تحويلها إلى المجموعة أو حصولها عليها.

قروض وسلفيات

تظهر القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة صافية من الفوائد المعلقة ومخصصات الانخفاض في القيمة وأي مبالغ مشطوبة. تحتسب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاستحواذ والرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي. يدرج المبلغ المطفأ ضمن إيرادات الفوائد في بيان الدخل الموحد وتدرج الخسائر الناتجة من الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات بشكل منفصل في بيان الدخل الموحد.

استثمارات

تصنف الاستثمارات كالتالي:

- استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
- متاحة للبيع

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تنقسم هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين:

- استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها للمتاجرة
- استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند النشوء

تصنف الاستثمارات في الأوراق المالية كمحتفظ بها للمتاجرة إذا تم الاستحواذ عليها أو تكبدها أساساً لغرض البيع أو إعادة الشراء في الأجل القريب أو إذا كانت جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً ويوجد لها دليل على نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير. تصنف المشتقات أيضاً كمحتفظ بها للمتاجرة إلا إذا تم تصنيفها كأدوات تحوط.

تصنف الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في الظروف التالية:

- أن يؤدي هذا التصنيف إلى إلغاء أو التقليل بشكل ملحوظ من تناقض القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو تسجيل أرباحها أو خسائرها على أساس مختلف، أو
- أن تتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار ويتم رفع التقارير عنها إلى موظفي الإدارة العليا على هذا الأساس.

متاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع هي تلك الاستثمارات المصنفة كذلك، أو غير المؤهلة للتصنيف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو كمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق أو كقروض وسلفيات. وتتضمن الاستثمارات المتاحة للبيع بعض استثمارات الدين والأسهم، بما في ذلك الأوراق التجارية. ويمكن بيع هذه الاستثمارات استجابةً لاحتياجات السيولة أو للتغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم.

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بكافة الاستثمارات في الأوراق المالية في البداية بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى استحواذ تلك الاستثمارات، باستثناء الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

القياس اللاحق

بعد الاعتراف المبدئي، يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة. وتدرج تغيرات القيمة العادلة على هذه الاستثمارات في بيان الدخل الموحد. وبعد الاعتراف المبدئي، يعاد قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة باستثناء الاستثمارات في الأسهم غير المتداولة التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة معقولة والأوراق التجارية الصادرة لمدة قصيرة، ومن ثم لا تختلف القيمة العادلة بشكلٍ كبير عن القيم الدفترية، وفي تلك الحالة يتم قياسها بالتكلفة ناقصاً الانخفاض المتراكم في القيمة. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة كعنصر منفصل في حقوق الملكية حتى يتم التوقف عن الاعتراف بالأوراق المالية أو أن تكون قد انخفضت قيمتها. وعند التوقف عن الاعتراف أو الانخفاض في القيمة، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعلنة سابقاً تدرج ضمن بند "تغيرات متراكمة في القيمة العادلة" ضمن حقوق الملكية في بيان الدخل الموحد للسنة.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١-٤ السياسات المحاسبية الهامة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨ (تابع)

إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

يُلغى الاعتراف بالأصل المالي (أو، إن أمكن، جزء من الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة) في الحالات التالية:

- عندما تنقضي حقوق المجموعة في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- أن تكون المجموعة قد قامت بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو أن تتحمل التزامات بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل إلى أي طرف آخر دون أي تأخير ملموس بناءً على ترتيبات "تمرير المدفوعات"، و
- إما (أ) أن تكون المجموعة قد حوّلت كافة المخاطر والمزايا المرتبطة بالأصل بشكلٍ كامل أو (ب) أن المجموعة لم تقم بتحويل كافة المخاطر والمزايا المرتبطة بالأصل بشكلٍ كامل، ولكنها تكون قد قامت بتحويل حق السيطرة على الأصل.

المطلوبات المالية

يُلغى الاعتراف بالمطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزام المتعلق بالمطلوبات أو إلغائه أو انقضاء أجله. عندما يتم استبدال مطلوبات مالية حالية بأخرى من نفس المقرض بناءً على شروط جديدة تختلف عن سابقتها بشكل جوهري أو عندما يتم تعديل شروط المطلوبات الحالية بشكل جوهري، تتم معاملة هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء للمطلوبات الأصلية المسجلة ويتم تسجيل مطلوبات جديدة في بيان الدخل الموحد إضافة إلى الفرق بين القيم الدفترية ذات العلاقة.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-١ السياسات المحاسبية الهامة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨ (تابع)

انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم قابلية تحصيلها

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على تعرّض الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية للانخفاض في القيمة. لا يُعتبر أن الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية قد تعرّض أو تعرّضت للانخفاض في القيمة إلا في حالة واحدة وهي أن يتوفر دليل موضوعي على وقوع الانخفاض في القيمة نتيجة لحدثٍ واحد أو أكثر يحصل بعد الاعتراف المبدئي بالأصل (تكبد "حدث خسارة") ويكون لذلك الحدث (أو الأحداث) أثرٌ على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية بشكلٍ يمكن تقديره على نحوٍ موثوق به.

قد يشمل الدليل على الانخفاض في القيمة مؤشرات تدل على مواجهة المقترض أو مجموعة من المقترضين صعوبات مالية كبيرة أو احتمالية دخولهم في إجراءات إشهار إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى أو التخلف أو العجز عن سداد الفوائد أو الدفعات الأصلية أو عندما تشير البيانات الجديرة بالملاحظة إلى وجود انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، مثل التغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية المقترنة بحالات التخلف عن السداد.

(أ) موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

فيما يتعلق بالموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة (كالمبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلفيات للعملاء)، تقوم المجموعة أولاً بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض فردي في قيمة الموجودات المالية ذات الأهمية الفردية، وكذلك ما إذا كان هناك انخفاض جماعي في قيمة الموجودات المالية غير ذات الأهمية الفردية. إذا قررت المجموعة عدم وجود دليل موضوعي على حدوث الانخفاض في قيمة أصل مالي مقيّم بصورة فردية، يتم إدراج الأصل في مجموعة من الموجودات المالية ذات الخصائص المماثلة من حيث مخاطر الائتمان ويتم تقييمها بشكلٍ جماعي لتحري الانخفاض في القيمة. إن الموجودات التي يتم تقييمها بشكلٍ فردي لتحري الانخفاض في القيمة والتي تم أو لا يزال الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة لها جارياً، لا يتم إدراجها في التقييم الجماعي للانخفاض في القيمة.

إذا توفر أي دليل موضوعي على تكبد خسارة عن انخفاض القيمة، يقاس مقدار الخسارة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها بعد). ويتم تخفيض القيمة الدفترية باستخدام حساب مخصص والاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل الموحد. يستمر استحقاق إيرادات الفوائد على القيمة الدفترية المخفضة وذلك وفقاً لمعدل الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الانخفاض في القيمة.

تدرج إيرادات الفوائد ضمن بند "إيرادات الفوائد وما في حكمها" في بيان الدخل الموحد. ويتم شطب القروض وكذلك المخصص المتعلق بها عندما لا يكون هناك أي احتمال واقعي باستردادها في المستقبل، وتكون جميع الضمانات قد تم تحقيقها أو تحويلها إلى المجموعة. وإذا حدث، في أي سنة لاحقة، زيادة أو انخفاض في خسارة انخفاض القيمة المقدرة بسبب حدث يقع بعد تسجيل انخفاض القيمة، تتم زيادة خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً أو تخفيضها عن طريق تعديل حساب المخصص. وإذا تم استرداد أي مبالغ مشطوبة في وقت لاحق، يتم تسجيل المبالغ المستردة في بيان الدخل الموحد.

يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة على أساس معدل الفائدة الأصلي الفعلي للأصل المالي. وإذا كان القرض محملاً بمعدل فائدة متغير، يكون معدل الخصم المستخدم في قياس خسارة الانخفاض في القيمة هو معدل الفائدة الفعلي الحالي. إن احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية المرهونة يعكس التدفقات النقدية التي قد تنتج عن إغلاق الرهن ناقصاً تكاليف الحصول عليه وبيعه، سواء كان أو لم يكن من المرجّح إغلاق الرهن.

ولأغراض التقييم الجماعي للانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات المالية على أساس نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة الذي يتضمن خصائص مخاطر الائتمان مثل نوع الأصل والقطاع والموقع الجغرافي ونوع الضمان وحالة التأخر عن السداد والعوامل الأخرى ذات الصلة.

يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من الموجودات المالية التي يتم تقييمها بصورة جماعية لتحري الانخفاض في قيمتها على أساس تجربة الخسارة التاريخية بالنسبة للموجودات ذات الخصائص المماثلة لمخاطر الائتمان للمجموعة. يتم تعديل تجربة الخسارة التاريخية على أساس البيانات الحالية الجديرة بالملاحظة لبيان آثار الظروف الحالية التي بنيت على أساسها تجربة الخسارة التاريخية، وأيضاً لإزالة آثار الظروف في الفترة التاريخية التي لا وجود لها في الوقت الراهن. إن تقديرات التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية تتوافق مباشرة مع التغيرات في البيانات ذات الصلة الجديرة بالملاحظة من سنة لأخرى (مثل التغيرات في معدلات البطالة أو أسعار العقارات أو أسعار السلع وحالة السداد أو أي عوامل أخرى تدل على تكبد خسائر في المجموعة وحجم تلك الخسائر). ويتم بانتظام مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وذلك للحد من أي فروق بين تقديرات الخسائر وتجربة الخسارة الفعلية.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-١ السياسات المحاسبية الهامة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨ (تابع)

انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم قابلية تحصيلها (تابع)

(٢) استثمارات مالية متاحة للبيع

فيما يتعلق بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع، تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على تعرّض الاستثمار للانخفاض في القيمة.

في حال وجود أي أدوات دين مصنفة على أنها متاحة للبيع، تقيم المجموعة بشكل فردي إن كان هناك أي دليل موضوعي عن انخفاض القيمة بناءً على نفس المعايير للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. إن المبلغ المسجل لانخفاض القيمة يمثل الخسارة المتراكمة التي يتم قياسها بوصفها الفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي خسارة انخفاض في قيمة ذلك الاستثمار معترف بها سابقاً في بيان الدخل الموحد. وتستند إيرادات الفوائد المستقبلية على القيمة الدفترية المخفضة، وتستحق باستخدام معدل الفائدة المستعمل لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة انخفاض القيمة. وتُسجل إيرادات الفوائد كجزء من "إيرادات الفوائد على الاستثمارات في أدوات الدين" ضمن "صافي الإيرادات من الاستثمارات". وفي حال ارتفاع القيمة العادلة لأي أداة دين في أي فترة لاحقة، وكان بالإمكان ربط تلك الزيادة بشكل موضوعي بأي حدث ائتماني يقع بعد الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد، فإنه يتم عكس خسارة انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل الموحد.

في حالة استثمارات الأسهم المصنفة كمتاحة للبيع، قد يتضمن الدليل الموضوعي الانخفاض "الكبير" أو "المطوّل" في القيمة العادلة للاستثمار لما دون تكلفته. ويتطلب تقييم ما إذا كان هذا الانخفاض "كبيراً" أو "مطولاً" اتخاذ أحكام معتبرة. وعندما يتوفر دليل على حدوث انخفاض القيمة، فإن الخسارة المتراكمة التي تقاس على أساس الفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي خسارة انخفاض في قيمة الاستثمار معترف بها سابقاً في بيان الدخل الموحد - يتم حذفها من الدخل الشامل الآخر وتسجيلها في بيان الدخل الموحد. ولا يتم عكس خسائر انخفاض قيمة استثمارات الأسهم من خلال بيان الدخل الموحد. وتدرج الزيادات في القيمة العادلة بعد انخفاض القيمة في الدخل الشامل الآخر مباشرة.

٥ نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
نقد في الصندوق	**٦١٧**	٣٦٢
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:		
حسابات جارية	**٦٢,٦٢٦**	٩١,٣٨٢
ودائع	**١٢٥,٠٠٠**	٩٠,٠٠٠
متطلبات الاحتياطي	**١٨٤,٩٢٢**	٢٧٦,٨٠٩
	٣٧٣,١٦٥	٤٥٨,٥٥٣

يُحتفظ بمتطلبات الاحتياطي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي ولا يمكن سحبها بدون موافقته. يتغير مستوى الاحتياطي المطلوب كل شهر وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي ويستند إلى الرصيد القائم لودائع العملاء.

٦ مبالغ مستحقة من البنوك

	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
محلية	**٧٧,١٤٦**	٣١٨,٧١٣
إقليمية	**٥,٦٦٦**	٣٢,٤٨٦
دولية	**٧٥١,٣٦٤**	٨٧٠,٧٢٢
	٨٣٤,١٧٦	١,٢٢١,٩٢١
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة (إيضاح ٩)	**(٧٥٧)**	-
	٨٣٣,٤١٩	١,٢٢١,٩٢١

بلغ متوسط العائد على الودائع البنكية ١,٥٣٪ سنوياً (٢٠١٧: ١,٢٠٪ سنوياً).

تم رهن جزء من الأرصدة لدى البنوك بقيمة ٣١٢,٥٨٩ ألف درهم (٢٠١٧: ٥١٣,٨١٠ ألف درهم) على شكل ضمان لدى البنوك مقابل التسهيلات الائتمانية. راجع الإيضاح ١٢-١ لمزيد من التفاصيل حول التسهيلات الائتمانية كما في تاريخ التقرير.

٧ قروض وسلفيات، بالصافي

	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
إجمالي القروض والسلفيات (المضمونة)	**١,٣٣١,١٧٦**	١,٠٨٩,٣٠٢
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة (إيضاح ٩)	**(٩٠٢)**	(١٥,٠٠٠)
ناقصاً: فوائد معلقة	**(٧٣)**	-
قروض وسلفيات، بالصافي	**١,٣٣٠,٢٠١**	١,٠٧٤,٣٠٢

ليس لدى المجموعة أي تعرضات لمجموعة شركات أبراج و/أو أي من الصناديق المدارة من قبل مجموعة أبراج كما في تاريخ التقرير.

٨ استثمارات، بالصافي

	٢٠١٨ ألف درهم
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	
أدوات دين	
مدرجة	٣٩,٠٦٥
أدوات حقوق الملكية	
مدرجة	٨٨,٥٣٩
غير مدرجة	٢٤٦,٢٧٩
	٣٣٤,٨١٨
مجموع الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٣٧٣,٨٨٣
مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	
أدوات دين	
مدرجة	٢٢٣,٠٦٨
غير مدرجة	٨,٢٩٩
	٢٣١,٣٦٧
أدوات حقوق الملكية	
مدرجة	٥٢,٢٣٦
مجموع الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٨٣,٦٠٣
مقاسة بالتكلفة المطفأة	
أدوات دين	
مدرجة	٧٨٥,٦٦٧
مجموع الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة	٧٨٥,٦٦٧
استثمار في السبائك	٦٠٥
إجمالي الاستثمارات	١,٤٤٣,٧٥٨
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة (إيضاح ٩)	**(٦,١٧٦)**
استثمارات، بالصافي	١,٤٣٧,٥٨٢

٨ استثمارات، بالصافي (تابع)

	٢٠١٧ ألف درهم
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	
أدوات دين	
مدرجة	١٠٣,٩٧٤
حقوق الملكية	
مدرجة	٣٨,١٣٥
غير مدرجة	٤٨,٦٧٥
	٨٦,٨١٠
مجموع الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٩٠,٧٨٤
استثمارات متاحة للبيع	
أدوات دين	
مدرجة	١,٣٣٧,٨٠٥
غير مدرجة	٢٩٨,٢٩٩
	١,٦٣٦,١٠٤
أدوات حقوق الملكية	
مدرجة	١٣٥,٢٨١
غير مدرجة	١٧٤,٥٠٩
	٣٠٩,٧٩٠
مجموع الاستثمارات المتاحة للبيع	١,٩٤٥,٨٩٤
استثمار في السبائك	٦١٦
إجمالي الاستثمارات	٢,١٣٧,٢٩٤
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة (إيضاح ٩)	(٢٦,٣٠٠)
استثمارات، بالصافي	٢,١١٠,٩٩٤

	٢٠١٨ **ألف درهم**	٢٠١٧ ألف درهم
أدوات الدين:		
محلية	**١٢٥,٢٩٦**	٥٣٦,٩١٤
إقليمية	**١٠٨,٩٥٣**	٨٦,٦٤٩
دولية	**٨٢١,٨٥٠**	١,١١٦,٥١٥
	١,٠٥٦,٠٩٩	١,٧٤٠,٠٧٨
أدوات حقوق الملكية:		
محلية	**٦١,٠٩٦**	٥٩,٨٣٩
إقليمية	**١,٦٤٩**	٢,١٢٠
دولية	**٣٢٤,٣٠٩**	٣٣٤,٦٤١
	٣٨٧,٠٥٤	٣٩٦,٦٠٠
استثمار في السبائك	**٦٠٥**	٦١٦
إجمالي الاستثمارات	**١,٤٤٣,٧٥٨**	٢,١٣٧,٢٩٤
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة (إيضاح ٩)	**(٦,١٧٦)**	(٢٦,٣٠٠)
استثمارات، بالصافي	**١,٤٣٧,٥٨٢**	٢,١١٠,٩٩٤

٨ استثمارات، بالصافي (تابع)

تم رهن جزء من محفظة الاستثمارات العقارية الخاصة بالمجموعة التي تحمل قيمة دفترية بمبلغ ٤٣٠,٧٢٣ ألف درهم (٢٠١٧: ٧٧٣,٨١٥ ألف درهم) على شكل ضمان لدى البنوك مقابل التسهيلات الائتمانية. راجع الإيضاح ١٢-١ لمزيد من التفاصيل حول التسهيلات الائتمانية كما في تاريخ التقرير.

تستخدم المجموعة المستويات التالية لتحديد وبيان القيمة العادلة للأدوات المالية عن طريق أساليب التقييم:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة.

المستوى الثاني:أساليب أخرى تكون فيها جميع المعطيات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة جديرة بالملاحظة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: أساليب تستخدم فيها معطيات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند على بيانات يمكن ملاحظتها في السوق.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، احتفظت المجموعة بالاستثمارات التالية المقاسة على النحو الآتي:

	المجموع	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة			استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
	٢٠١٨	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
أدوات الدين:					
محلية	١٢٥,٢٩٦	٦٦,٦٧٥	-	٨,٢٩٩	٥٠,٣٢٢
إقليمية	١٠٨,٩٥٣	٩٤,١٢٧	-	-	١٤,٨٢٦
دولية	٨٢١,٨٥٠	١٠١,٣٣١	-	-	٧٢٠,٥١٩
أدوات حقوق الملكية:					
محلية	٦١,٠٩٦	٤٦,٦٩٨	٨٠١	١٣,٥٩٧	-
إقليمية	١,٦٤٩	١,٦٤٩	-	-	-
دولية	٣٢٤,٣٠٩	٨٦,٠٠١	٢١٩,٥٤٨	١٨,٧٦٠	-
استثمار في السبائك	٦٠٥	٦٠٥	-	-	-
إجمالي الاستثمارات	١,٤٤٣,٧٥٨	٣٩٧,٠٨٦	٢٢٠,٣٤٩	٤٠,٦٥٦	٧٨٥,٦٦٧
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة (إيضاح ٩)	(٦,١٧٦)				
استثمارات، بالصافي	**١,٤٣٧,٥٨٢**				

بلغت القيمة العادلة لاستثمارات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة مبلغاً وقدره ٧٧٠,٣٤٨ ألف درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

٨ استثمارات، بالصافي (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، احتفظت المجموعة بالاستثمارات التالية المقاسة على النحو الآتي:

	المجموع	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة			استثمارات مدرجة بالتكلفة
		المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
أدوات الدين:					
محلية	٥٣٦,٩١٤	٢٣٨,٦١٥	-	٨,٢٩٩	٢٩٠,٠٠٠
إقليمية	٨٦,٦٤٩	٨٦,٦٤٩	-	-	-
دولية	١,١١٦,٥١٥	١,١١٦,٥١٥	-	-	-
أدوات حقوق الملكية:					
محلية	٥٩,٨٣٩	٤٥,٩٩١	-	١٣,٨٤٨	-
إقليمية	٢,١٢٠	٢,١٢٠	-	-	-
دولية	٣٣٤,٦٤١	١١٨,٨٧٩	١٨٧,٠٠٢	٢٨,٧٦٠	-
استثمار في السبائك	٦١٦	٦١٦	-	-	-
إجمالي الاستثمارات	٢,١٣٧,٢٩٤	١,٦٠٩,٣٨٥	١٨٧,٠٠٢	٥٠,٩٠٧	٢٩٠,٠٠٠
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة (إيضاح ٩)	(٢٦,٣٠٠)				
استثمارات، بالصافي	٢,١١٠,٩٩٤				

تم تحويل الاستثمارات التي بلغت قيمتها لا شيء (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٢١٧ ألف درهم) من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني. وتم إجراء التحويلات من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني عندما أصبح سوق بعض الأوراق المالية أكثر سيولة، مما يلغي الحاجة إلى معطيات التقييم الهامة غير الجديرة المطلوبة سابقاً. ومنذ التحويل، تم تقييم هذه الاستثمارات باستخدام نماذج التقييم التي تتضمن معطيات السوق الجديرة بالملاحظة.

يوضح الجدول التالي تسوية المبالغ الافتتاحية والختامية لاستثمارات المستوى الثالث المسجلة بالقيمة العادلة:

	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
في بداية السنة	**٥٠,٩٠٧**	٥٨,٦٩١
إعادة قياس انخفاض القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	**(١٠,٠٠٠)**	-
تحويل إلى المستوى الثاني	**-**	(٢١٧)
مخصص محدد لانخفاض قيمة الاستثمارات	**-**	(٩,٠٠٠)
صافي الأرباح غير المحققة المسجلة ضمن الدخل الشامل الآخر	**-**	٤٥٢
صافي الخسارة غير المحققة المدرجة في بيان الدخل	**(٢٥١)**	-
إضافة على توحيد منشأة	**-**	٩٨١
في نهاية السنة	**٤٠,٦٥٦**	٥٠,٩٠٧

قيمت المجموعة حساسية قياس القيمة العادلة للاستثمارات ضمن المستوى الثالث نتيجة للتغيرات في المعطيات المستخدمة. وبناءً على التقييم، لم تُلاحظ أي تغيرات جوهرية في القيمة العادلة للاستثمارات ضمن المستوى الثالث كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. ويُنفذ هذا التقييم على أساس ربع سنوي عن طريق مراجعة التغييرات في المعطيات غير الجديرة بالملاحظة، التي قد تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض قياس القيمة العادلة.

لا تزال هناك دعوى قضائية منظورة في عام ٢٠١٨ تمثُل فيها المجموعة بصفة المدعي في ما يتعلق بورقة تجارية مستحقة بقيمة إجمالية تبلغ ١٩,٨ مليون درهم. والإدارة واثقة من تحقيق نتيجة إيجابية في الدعوى واسترداد مجمل القيمة الدفترية وذلك بناءً على رأي المستشار القانوني.

٩ مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم	
		استثمارات
		الحركة في مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة
٢٦,٣٠٠	١٥,٥٠٠	الرصيد في ١ يناير
(١٠,٠٠٠)	-	مخصص الانخفاض في القيمة المعدل مقابل القيمة الدفترية للاستثمارات
(١٢,٢٩٨)	-	التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩
٤,٠٠٢	١٥,٥٠٠	الرصيد المعاد بيانه في ١ يناير
٢,١٧٤	١٠,٨٠٠	صافي مخصص خسائر الانخفاض في القيمة
٦,١٧٦	٢٦,٣٠٠	
		قروض وسلفيات
		الحركة في مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة
١٥,٠٠٠	١٣,٠٠٠	الرصيد في ١ يناير
(١٤,٥٤٣)	-	التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩
٤٥٧	١٣,٠٠٠	الرصيد المعاد بيانه في ١ يناير
٤٤٥	٢,٠٠٠	صافي مخصص خسائر الانخفاض في القيمة
٩٠٢	١٥,٠٠٠	
		مبالغ مستحقة من البنوك
		الحركة في مخصص خسائر الانخفاض في القيمة
-	-	الرصيد في ١ يناير
٣,٠٩٩	-	التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩
٣,٠٩٩	-	الرصيد المعاد بيانه في ١ يناير
(٢,٣٤٢)	-	صافي مخصص خسائر الانخفاض في القيمة
٧٥٧	-	

الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي تحليل الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المرحلة للقروض والسلفيات، والاستثمار في أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة، والمبالغ المستحقة من البنوك:

٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم	
٣,٠٠٠	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة - الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (المرحلة الثالثة)/ مخصص محدد للانخفاض في القيمة
٢,٩٧٦	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة - الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً (المرحلة الأولى)
١,٨٥٩	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة - الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (المرحلة الثانية)
-	٤١,٣٠٠	مخصص جماعي للانخفاض في القيمة - المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩
٤,٨٣٥	٤١,٣٠٠	الخسائر الائتمانية المتوقعة/ المخصص الجماعي للانخفاض في القيمة
٧,٨٣٥	٤١,٣٠٠	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة/ مخصص الانخفاض في القيمة

١٠ ممتلكات ومعدات

	أثاث ومعدات حاسوب وأعمال فنية ألف درهم	مركبات ألف درهم	برمجيات حاسوب ألف درهم	أعمال قيد الإنجاز ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة					
في ١ يناير ٢٠١٨	١٢,٨١٩	٨٣	٥,١٣٢	١,٦٢٥	١٩,٦٥٩
إضافات	١,٠٤١	-	١٤٦	١,١٢٥	٢,٣١٢
تحويلات	٢,٥٤٤	-	-	(٢,٥٤٤)	-
استبعادات	(١٣٣)	-	-	-	(١٣٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١٦,٢٧١	٨٣	٥,٢٧٨	٢٠٦	٢١,٨٣٨
الاستهلاك المتراكم:					
في ١ يناير ٢٠١٨	٨,٦٦٣	٨٣	٣,٢٨٩	-	١٢,٠٣٥
المحمّل للسنة	١,٧٨٥	-	٨٩٦	-	٢,٦٨١
استبعادات	(١١٦)	-	-	-	(١١٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١٠,٣٣٢	٨٣	٤,١٨٥	-	١٤,٦٠٠
صافي القيم الدفترية:					
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٥,٩٣٩	-	١,٠٩٣	٢٠٦	٧,٢٣٨
التكلفة					
في ١ يناير ٢٠١٧	١١,٠٨٥	٨٣	٤,٥٤٣	٢٨٥	١٥,٩٩٦
إضافات	٨٥٨	-	٥٨٩	٢,٤٧٣	٣,٩٢٠
تحويلات	٨٧٦	-	-	(٨٧٦)	-
استبعادات	-	-	-	(٢٥٧)	(٢٥٧)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	١٢,٨١٩	٨٣	٥,١٣٢	١,٦٢٥	١٩,٦٥٩
الاستهلاك المتراكم:					
في ١ يناير ٢٠١٧	٧,٧٩٧	٨٢	٢,٢١٩	-	١٠,٠٩٨
المحمّل للسنة	٨٦٦	١	١,٠٧٠	-	١,٩٣٧
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٨,٦٦٣	٨٣	٣,٢٨٩	-	١٢,٠٣٥
صافي القيم الدفترية:					
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٤,١٥٦	-	١,٨٤٣	١,٦٢٥	٧,٦٢٤

١١ موجودات أخرى

	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
فوائد مستحقة القبض	**١٤,٥١٣**	١٦,١١٢
ذمم مدينة أخرى ومبالغ مدفوعة مقدماً	**١٩,٧٢٢**	١٣,٨٥٨
موجودات مالية مشتقة (إيضاح ٢١)	**١,٠٤١**	١,٤٠١
	٣٥,٢٧٦	٣١,٣٧١

١٢ مبالغ مستحقة للبنوك

	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
ودائع لأجل	**٤٨٥,٦٦٥**	٨١١,١٤٠
اتفاقيات إعادة الشراء	**١٣٧,٧٢٣**	٣٥٢,٣٣٥
ودائع تحت الطلب	**١٥٨**	-
	٦٢٣,٥٤٦	١,١٦٣,٤٧٥

١٢-١ *معلومات عن الضمان*

	الرصيد ٢٠١٨ **ألف درهم**	**قيمة الضمان** ٢٠١٨ **ألف درهم**	الرصيد ٢٠١٧ ألف درهم	قيمة الضمان ٢٠١٧ ألف درهم
ودائع لأجل:				
مضمونة بالاستثمارات	**١٠٤,٣٣٥**	**٢٨٣,٤٥٦**	١٩٨,٧١١	٣٩١,٧٠٢
مضمونة بالمبالغ المستحقة من البنوك	**٢٨١,٣٣٠**	**٣١٢,٥٨٩**	٤٦٢,٤٢٩	٥١٣,٨١٠
	٣٨٥,٦٦٥	**٥٩٦,٠٤٥**	٦٦١,١٤٠	٩٠٥,٥١٢
اتفاقيات إعادة الشراء:				
مضمونة بأدوات الدين	**١٣٧,٧٢٣**	**١٤٧,٢٦٧**	٣٥٢,٣٣٥	٣٨٢,١١٣

لدى المجموعة ودائع لأجل غير مضمونة بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ألف درهم (٢٠١٧: ١٥٠,٠٠٠ ألف درهم) كما في تاريخ التقرير.

بلغ متوسط التكلفة على الودائع واتفاقيات إعادة الشراء ٢,٦١٪ سنوياً للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: ١,٥٠٪ سنوياً).

١٣ مطلوبات أخرى

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
فوائد مستحقة الدفع	١١,٥١٥	١٠,٦٢٢
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٩,١٥٠	٧,٧٤١
رسوم مستحقة الدفع	١,٢٦٣	١,٦٩٣
مطلوبات مالية مشتقة (إيضاح ٢١)	١,٠٢١	٨٦٢
أخرى	١٨,٤٠٣	١٩,٥٤٧
	٤١,٣٥٢	٤٠,٤٦٥

وفقاً لقانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة، تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها الوافدين. وفيما يلي الحركة في الالتزام المدرج في بيان المركز المالي الموحد فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة:

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
في ١ يناير	٧,٧٤١	٥,٨١٤
المصروف المسجل في بيان الدخل الموحد	٢,٧٦٤	٢,٥٩٧
المبلغ المدفوع	(١,٣٥٥)	(٦٧٠)
في ٣١ ديسمبر	٩,١٥٠	٧,٧٤١

١٤ رأس المال والاحتياطيات

أ) رأس المال

يتكون رأس المال المصرح لدى البنك من ٨٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ١٠٠ درهم للسهم (٢٠١٧: ٨٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ١٠٠ درهم للسهم). ويتكون رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل من ٧٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ١٠٠ درهم للسهم (٢٠١٧: ٧٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ١٠٠ درهم للسهم).

ب) الاحتياطي القانوني

وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل ١٠٪ من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ما يعادل ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. وهذا الاحتياطي القانوني غير متاح للتوزيع.

ج) الاحتياطي الخاص

وفقاً للمادة رقم (٨٢) من القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ والنظام الأساسي للبنك، فقد تم تحويل ما نسبته ١٠٪ من ربح السنة إلى احتياطي خاص. ويجوز للبنك أن يقرر وقف هذه التحويلات السنوية عندما يبلغ رصيد الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. وهذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع.

١٥ إيرادات الفوائد

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
قروض وسلفيات	٧٨,٦٥٨	٦٣,١٥١
إيداعات البنوك	٥,٠٠٢	٤,٩٤٧
	٨٣,٦٦٠	٦٨,٠٩٨

١٦ صافي الإيرادات من الاستثمارات

	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
إيرادات الفوائد من الاستثمارات في أدوات الدين	**٤٦,٤٢٤**	٦٠,٢٥٩
إيرادات توزيعات الأرباح	**١٢,٩٥٩**	١٥,٨٣١
صافي الربح المحقق من استبعاد استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة*	**١,٢٠٤**	-
صافي (الخسائر)/ الأرباح غير المحققة من استثمارات في أوراق مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**(٩,٦١٥)**	٢,١٣١
صافي الأرباح/ (الخسائر) المحققة من استبعاد استثمارات في أوراق مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**١,٤٩٥**	(٤٥٢)
خسارة من استرداد استثمارات	**(٨٣)**	-
أتعاب أمين الحفظ ورسوم المعاملات المدفوعة إلى المؤسسات المالية الأخرى	**(٨٣٥)**	(٨٦٣)
صافي الربح المحقق من استبعاد استثمارات متاحة للبيع	**-**	٥,٠٢٦
	٥١,٥٤٩	٨١,٩٣٢

* قررت الإدارة استبعاد حقوق الملكية والدين الثانوي لدى المؤسسات المالية في دفتر الاستثمار الخاص بالبنك، لأنها أدت إلى خفض رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول للبنك بالقيمة المكافئة لها، لكن هذا لا يُشير إلى أي تغيير في نموذج العمل المعتمد بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

١٧ رسوم وعمولات وإيرادات أخرى

	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
رسوم من خدمات الحفظ والاستشارات	**٣٦,٤٥٣**	٣٣,١٠٥
رسوم المنتجات وأتعاب المعاملات	**١١,٨١٠**	١٧,٤٨٨
عمولات وإيرادات أخرى	**٢,٣٧٢**	٦,٥٦١
	٥٠,٦٣٥	٥٧,١٥٤

١٨ مصاريف عمومية وإدارية

	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
تكاليف الموظفين	**٧٩,٤٦٤**	٧٥,٦٧٣
استهلاك (إيضاح ١٠)	**٢,٦٨١**	١,٩٣٧
تكاليف الإيجار - عقود إيجار تشغيلية	**٤,٩٧٨**	٥,٠٧٧
رسوم استشارات	**٩٠٠**	٢,٦٦٨
اتصالات واشتراكات	**٣,٥٢١**	٣,٩٥٥
أخرى	**٥,٤٨٥**	٥,٨٠٨
	٩٧,٠٢٩	٩٥,١١٨

١٩ صافي خسارة الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

	٢٠١٨ **ألف درهم**	٢٠١٧ ألف درهم
مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات	**٢,١٥٨**	١٩,٨٠٠
مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات	**٤٤٥**	٢,٠٠٠
مخصص الانخفاض في قيمة المبالغ المستحقة من البنوك	**(٢,٣٤٢)**	-
خسارة الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع	**-**	٩
عكس الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع	**-**	(١,٢١٩)
عكس الانخفاض في قيمة الاستثمارات في السبائك	**-**	(٧٢)
	٢٦١	٢٠,٥١٨

٢٠ ربحية السهم الأساسية والمخفّضة

تحتسب ربحية السهم البالغة ٥٢,٧٩ درهم (٢٠١٧: ٧٧,١٨ درهم) بقسمة الربح العائد إلى مساهمي الشركة الأم بقيمة ٣٦,٩٥٤ ألف درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٥٤,٠٢٤ ألف درهم) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة والبالغ ٧٠٠,٠٠٠ ألف سهم بقيمة ١٠٠ درهم للسهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٧٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١٠٠ درهم للسهم).

إن الربحية الأساسية والمخفّضة للسهم هي نفسها نظراً لعدم قيام المجموعة بإصدار أي أدوات كان من الممكن أن يكون لها تأثير على ربحية السهم عند الممارسة.

٢١ الأدوات المالية المشتقة

تقوم المجموعة، ضمن سياق أعمالها الاعتيادية، بإجراء معاملات متنوعة تتضمن أدوات مالية مشتقة. الأداة المالية المشتقة هي عبارة عن عقد مالي بين طرفين وتعتمد مدفوعاته على الحركات في سعر أداة مالية أساسية واحدة أو أكثر أو سعر مرجعي أو مؤشر. يتمثل الغرض من الأدوات المالية المشتقة في عمل المجموعة في التقليل من المخاطر الناتجة عن التعثر أو تقلبات العملة والفائدة والمتغيرات الأخرى في السوق. وتقوم المجموعة باستعمال خيارات وعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة للتقليل من مخاطر العملة على استثمارات معينة.

تبين الجداول أدناه القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المسجلة كموجودات أو مطلوبات بالقيم الاسمية. تمثل القيمة الاسمية المدرجة بإجمالي قيمة أصل الأداة المشتقة أو قيمة السعر أو المؤشر المرجعي للأداة المشتقة الذي يتم على أساسه قياس التغيرات في قيمة المشتقات. تدل القيمة الاسمية على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعد مؤشراً على مخاطر السوق ولا على مخاطر الائتمان.

٢١ الأدوات المالية المشتقة (تابع)

	القيمة العادلة الموجبة ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف درهم	القيمة الاسمية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف درهم	القيمة العادلة الموجبة ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ألف درهم	القيمة الاسمية ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ألف درهم
المشتقات:						
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	٣٠٤	٢٨٤	٩٧,٨٤٢	١,٠٩٣	٥٥٤	١١٥,٨٤٢
عقود خيارات صرف العملات الأجنبية	٧٣٧	٧٣٧	١٦١,٥٨٢	٣٠٨	٣٠٨	٩٨,٤٤٨
	١,٠٤١	١,٠٢١	٢٥٩,٤٢٤	١,٤٠١	٨٦٢	٢١٤,٢٩٠

تتضمن الأدوات المالية المشتقة عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة وعقود خيارات صرف العملات الأجنبية. ويتم إبرام هذه الأدوات لمدة تصل إلى خمس سنوات.

تنطوي المشتقات عادة عند بدايتها على تبادل وعود بتحويل مقابل نقدي صغير أو عدم التحويل. وقد يكون لحركة صغيرة نسبية في قيمة الأصل أو المعدل أو المؤشر الكامن في عقد الأداة المالية المشتقة أثراً جوهرياً على ربح أو خسارة المجموعة. يتم مراقبة تأثر المجموعة بعقود المشتقات عن كثب كجزء من الإدارة الشاملة لمخاطر السوق للمجموعة.

أنواع منتجات المشتقات

عقود آجلة
العقود الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة معينة أو بضائع أو أداة مالية بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. وهي عقود مصممة يتم التعامل فيها خارج سوق المال.

عقود خيارات
عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تنقل الحق، وليس الالتزام، لشراء أو بيع قدر محدد من البضائع أو الأدوات المالية بسعر محدد إما في تاريخ مستقبلي ثابت أو في أي وقت خلال سنة محددة.

القيمة العادلة
يتم تسجيل المشتقات بالقيمة العادلة باستخدام عروض الأسعار المعلنة في سوق نشطة أو الأسعار المقدمة من الأطراف المقابلة أو أساليب التقييم، وذلك باستخدام نموذج التقييم الذي تم فحصه مقابل أسعار معاملات السوق الفعلية وأفضل تقدير للمجموعة لأكثر معطيات النموذج ملائمة.

تُقيم عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة وعقود خيارات صرف العملات الأجنبية باستخدام أساليب التقييم، التي توظف استخدام معطيات السوق الجديرة بالملاحظة. وتتضمن أساليب التقييم الأكثر استخداماً التسعير الآجل ونماذج المقايضة، باستخدام حسابات القيمة الحالية. تتضمن النماذج معطيات متنوعة، بما في ذلك جودة الائتمان لدى الأطراف المقابلة، ومعدلات الصرف الأجنبي الفوري وأسعار الصرف الآجلة، ومنحنيات العائد للعملات المعنية، والفوارق على أساس العملات بين العملات ذات الصلة، ومنحنيات أسعار الفائدة، ومنحنيات السعر الآجل للسلعة الأساسية.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات
تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من احتمالية عجز الطرف المقابل عن الوفاء بالالتزامات التعاقدية، وتقتصر على القيمة العادلة الموجبة للأدوات الملائمة للمجموعة. ومن خلال المشتقات التي تتم تسويتها بالإجمالي، تتعرض المجموعة لمخاطر التسوية، وهي مخاطر إيفاء المجموعة لالتزامها، لكن الطرف المقابل أخفق في تقديم القيمة المقابلة.

إن التغيرات في مخاطر ائتمان الطرف المقابل لا تؤثر تأثيراً جوهرياً على تقييم فعالية التحوط للمشتقات المدرجة في علاقات التحوط والأدوات المالية الأخرى المدرجة بالقيمة العادلة.

تُسجل كافة عقود صرف العملات الأجنبية بالقيمة العادلة ضمن المستوى الثاني وفق التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

٢٢ التزامات ومطلوبات طارئة

التزامات مرتبطة بالائتمان ومطلوبات طارئة

تتضمن الالتزامات المرتبطة بالائتمان التزامات تمديد الائتمان وخطابات الاعتماد والضمانات والموافقات، المصممة لتلبية متطلبات عملاء المجموعة.

تلتزم المجموعة بموجب خطابات الاعتماد والضمانات والقبولات بالدفع نيابة عن العملاء، عند إخفاق العملاء في الوفاء بالتزاماتهم المنصوص عليها بموجب شروط العقد.

فيما يلي التزامات ومطلوبات المجموعة المرتبطة بالائتمان:

	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
ضمانات	**٤٦,٩٠٨**	٣٦,٠٣٢
تسهيلات ائتمانية ملزمة غير مستخدمة*	**١٤٨,٣٣٨**	٢١٤,٠٤٤
	١٩٥,٢٤٦	٢٥٠,٠٧٦

لدى المجموعة التزامات بقيمة ٣٥,٦٩٨ ألف درهم على حساب استثمارات في أدوات حقوق الملكية (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١٥,٧١٧ ألف درهم).

تمثل التسهيلات الائتمانية الملزمة غير المستخدمة التزاماً تعاقدياً للسماح بعمليات السحب من أي تسهيلات ضمن سنة محددة تخضع لشروط مسبقة وشروط إنهاء الخدمة. بما أن الالتزامات قد تنتهي دون سحبها، وبما أنه يجب الوفاء بالشروط المسبقة للسحب، فإن إجمالي مبالغ العقود لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية دقيقة.

التزامات الإيجار التشغيلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية		
خلال سنة واحدة	**٤,٠٦٨**	٣,٨٩٩
بعد سنة حتى خمس سنوات	**٧,٦٨٢**	١٢,٣٦٥
مجموع مصاريف عقود الإيجار التشغيلي في نهاية سنة التقرير	**١١,٧٥٠**	١٦,٢٦٤

٢٣ معاملات الأطراف ذات العلاقة

تدخل المجموعة في معاملات في سياق العمل المعتاد مع أطراف ذات علاقة، يعرفون بأنهم المساهمون الرئيسيون والمديرون وكبار موظفي الإدارة والشركات ذات الصلة. إن جميع القروض والسلفيات المقدمة لأطراف ذات علاقة عبارة عن سلفيات عاملة وخالية من أي مخصص للخسائر المحتملة في القروض. وتوافق إدارة المجموعة على سياسات الأسعار وشروط معاملات الأطراف ذات العلاقة.

فيما يلي الأرصدة الهامة القائمة فيما يتعلق بالأطراف ذات العلاقة والمدرجة في البيانات المالية الموحدة:

٢٣ معاملات الأطراف ذات العلاقة (تابع)

	٢٠١٨ **ألف درهم**	٢٠١٧ ألف درهم
أعضاء مجلس الإدارة وأطرافهم ذات العلاقة وكبار موظفي الإدارة:		
قروض وسلفيات	**١٤,٩٩٩**	٨,٥٣٧
استثمارات	**٢١,٠٦١**	٢٩٠,٠٠٠
ودائع العملاء	**٥٤٣,٠٣٨**	٣٤٢,١٤٤
التزامات ومطلوبات محتملة	**٣٩,٤٨١**	٢٤,٦٥٥
مطلوبات أخرى	**١,٩٣٦**	٢,٢٧٣

فيما يلي الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة المدرجة في البيانات المالية الموحدة:

	٢٠١٨ **ألف درهم**	٢٠١٧ ألف درهم
أعضاء مجلس الإدارة وأطرافهم ذات العلاقة وكبار موظفي الإدارة:		
إيرادات الفوائد	**٥,٩٦٧**	٨,٤٩٦
مصاريف الفوائد	**(٧,٩٤١)**	(١٢,٢٦٥)
رسوم وعمولات وإيرادات أخرى	**٢,٥٣٠**	٣,٣٧٩
مصاريف عمومية وإدارية	**(٧,٥٠٨)**	(٦,٨٣٢)

تنشأ الأرصدة القائمة بنهاية السنة في سياق العمل الاعتيادي. بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، لم تقم المجموعة بقيد أي انخفاض في قيمة المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة (٢٠١٧: لا شيء).

تعويضات كبار موظفي الإدارة:

	٢٠١٨ **ألف درهم**	٢٠١٧ ألف درهم
رواتب ومنافع أخرى	**١١,٧٢٧**	١١,١٨٥

٢٤ إدارة المخاطر

مقدمة

تقع المخاطر في صلب أنشطة المجموعة ولكنها تدار من خلال عملية متواصلة لتحديدها وقياسها ومراقبتها وفقاً لسقوف المخاطر وضوابط أخرى. تعد عملية إدارة المخاطر عنصراً هاماً في تحقيق الربحية المستمرة للمجموعة ويتحمل كل فرد داخل المجموعة المسؤولية عن المخاطر التي يواجهها فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به أو بها.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن التعرض للمخاطر. وتقوم المجموعة بتطبيق حوكمة المخاطر باقتراح "منهج من ثلاثة خطوط دفاع" لإدارة المخاطر يتضمن الإدارة العليا وخطوط العمل ووحدة قوية لإدارة المخاطر وتدقيق داخلي مؤهل ومستقل.

تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق وتنقسم الأخيرة إلى مخاطر تجارية ومخاطر غير تجارية. وتتعرض المجموعة أيضاً إلى مخاطر التشغيل.

لا تتضمن عمليات رقابة المخاطر المستقلة مخاطر العمل مثل التغيرات في البيئة والتقنية والقطاع. ويتم مراقبة هذه العمليات من خلال عمليات التخطيط الاستراتيجي لدى المجموعة.

هيكل إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية المطلقة عن تحديد ومراقبة المخاطر، إلا أن هناك كيانات فرعية تابعة لمجلس الإدارة تعد مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن مراقبة الآلية العامة لإدارة المخاطر داخل المجموعة. كما أنه يتحمل المسؤولية الكلية عن تطوير استراتيجية المخاطر ومبادئ التطبيق وإطار العمل والعمليات والحدود. كما أن المجلس مسؤول عن قضايا الاحتيال والقضايا الأخرى المتعلقة بالمخاطر وإدارة ومراقبة القرارات المتعلقة بالمخاطر.

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

إن لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة لديها المسؤولية الكاملة لتطوير استراتيجية المخاطر ومبادئ التطبيق وأطر العمل والسياسات لتعزيز إطار عمل إدارة المخاطر لدى المجموعة وذلك من أجل تطبيق المعايير الرائدة ومراقبة التعرض العام للمخاطر (وهي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل والمخاطر القانونية، إلخ) والالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

يتمثل الدور الأساسي للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في مراقبة ومراجعة الأمور المتعلقة بالتدقيق المالي والرقابة الداخلية، إلى جانب الإشراف على استقلال وأداء مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين في المجموعة.

خزينة البنك

خزينة البنك هي المسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة والهيكل المالي العام، كما تعد المسؤول الأول عن مخاطر التمويل والسيولة لدى المجموعة.

التدقيق الداخلي

يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة عمليات إدارة المخاطر على مستوى المجموعة حيث يقوم بفحص مدى كفاية الإجراءات المطبقة والتزام المجموعة بها. كما يقوم قسم التدقيق الداخلي بمناقشة النتائج التي توصل إليها عن كافة عمليات المراجعة مع الإدارة ويقوم برفع تقارير عن النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

قياس المخاطر ونظم رفع التقارير

يتم رصد ومراقبة المخاطر بصورة رئيسية على أساس السقوف الموضوعة من قبل المجموعة. تعكس هذه السقوف استراتيجية العمل والبيئة السوقية للمجموعة وكذلك مستوى الخطر الذي تكون المجموعة مستعدة لقبوله. وإضافة إلى ذلك، تراقب المجموعة وتقيّم قدرتها العامة على تحمّل المخاطر فيما يتعلق بالتعرض الشامل للمخاطر بجميع أنواعها ونشاطاتها.

تخضع المعلومات المجمعة للفحص والمعالجة من أجل تحليل ومراقبة وتحديد المخاطر المبكرة. لقد تم عرض هذه المعلومات وشرحها إلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس ولجان الإدارة التي تتضمن كل أنواع التعرض لمخاطر القروض ونسب السيولة والتغيرات في ملف المخاطر.

يتم تقديم ملخص دوري إلى الأعضاء ذوي العلاقة في المجموعة حول مدى استخدام حدود السوق واستثمارات الملكية والسيولة بالإضافة إلى أي تطورات أخرى للمخاطر.

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

تخفيف مخاطر الائتمان
في إطار إدارة المخاطر الكلية، تستخدم المجموعة المشتقات وأدوات أخرى لإدارة التعرضات الناتجة عن تغيرات أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر الأسهم ومخاطر الائتمان والمخاطر الناتجة من المعاملات المتوقعة. وكذلك تقوم المجموعة بصورة مستمرة بمراقبة محفظتها وتعمل على تنويعها لتخفيف المخاطر المتعلقة بتركز التعرضات في قطاع عمل أو جغرافي محدد.

التركيز المفرط للمخاطر
تنشأ التركيزات في مخاطر الائتمان من مزاولة عدد من الأطراف المقابلة لأنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن تتمتع الأطراف المقابلة بنفس الخصائص الاقتصادية التي بسببها تتأثر مقدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بقدرٍ مماثل نتيجة للتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الظروف. تشير التركيزات في المخاطر إلى تأثر أداء المجموعة نسبياً بالمستجدات المؤثرة على قطاع اقتصادي معين أو منطقة جغرافية محددة.

وبهدف تفادي زيادة التركيز في المخاطر، تشتمل السياسات والإجراءات الخاصة بالمجموعة على إرشادات محددة تهدف إلى المحافظة على تنوع المحفظة. تتم مراقبة وإدارة التركيزات التي يتم تحديدها وفقاً لذلك.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة العميل أو الطرف المقابل على الوفاء بالتعهدات مما يتسبب في تكبد المجموعة خسائر مالية. وتنشأ هذه المخاطر من الإقراض والتمويل التجاري والخزينة والأنشطة الأخرى التي تقوم بها المجموعة. وتتم مراقبة مخاطر الائتمان بفعالية وفقاً لسياسات الائتمان التي تحدد بوضوح عملية تفويض صلاحيات الإقراض والسياسات والإجراءات ذات الصلة. وتنطوي إدارة مخاطر الائتمان أيضاً على مراقبة تركيزات المخاطر حسب قطاع العمل والمنطقة الجغرافية.

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر هو أمر معقد ويتطلب استخدام النماذج حيث أن التعرض يختلف باختلاف التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالية حدوث التعثر ونسب الخسارة المرتبطة بها والارتباطات الائتمانية بين الأطراف المقابلة. وتقوم المجموعة بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مفهوم الخسارة المتوقعة التي تتطلب العوامل التالية:

احتمالية التعثر
الخسارة الناتجة عن التعثر
مستوى التعرض الناتج عن التعثر

تستخدم الخسارة الائتمانية المتوقعة بدلاً من الخسارة المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، التي تستند على التعديل الكلي لعوامل احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر. كما تحدد الخسارة الائتمانية المتوقعة التدهور الائتماني واحتمالات التعثر على مدى عمر الائتمان.

تصنيفات مخاطر الائتمان

لدى المجموعة إجراءات لمراجعة الجودة الائتمانية من أجل الكشف المبكر عن التغيرات المحتملة في الجودة الائتمانية للأطراف المقابلة، وكذلك المراجعة المنتظمة للضمانات. تتحدد سقوف الطرف المقابل باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان الذي يحدد لكل طرف مقابل تصنيفاً للمخاطر. وتخضع تصنيفات المخاطر للمراجعة المنتظمة. وتسمح هذه الإجراءات للمجموعة بتقييم الخسائر المحتملة الناجمة عن المخاطر التي تتعرض لها وباتخاذ الإجراءات التصحيحية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ نموذجاً من "ثلاث مراحل" لتحديد الانخفاض في القيمة بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي بالتسهيل الائتماني وذلك على النحو الموجز أدناه:

- يتم تصنيف الأداة المالية التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي في "المرحلة الأولى" ويتم مراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل مستمر من قبل المجموعة.
- إذا تم تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثانية" ولكن لا يتم اعتبارها أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية. وتقاس الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان باعتبارها التغير في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة التسهيل وحتى تاريخ احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.
- تنتقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثالثة" إذا تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

- يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المدرجة في المرحلة الأولى بمبلغ يعادل الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر الناتج عن أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية. ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات في المرحلة الثانية أو الثالثة بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس العمر.
- يتمثل المفهوم السائد في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولية للتقارير المالية رقم ٩ في أنه يجب مراعاة المعلومات التطلعية.
- الموجودات المالية المنشأة أو المشتراة التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية هي تلك الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي. وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها دائماً على أساس العمر (المرحلة الثالثة).

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

ترى المجموعة أن الأصل المالي قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يحدث تغير جوهري في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة تسهيل معين وحتى تاريخ احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

المعايير الكمية

القروض والسلفيات:
يواجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر في حالة ظهور العوامل الكمية التالية:

- حسابات تأخر سدادها بين ٣٠ و٩٠ يوماً.
- نتائج عكسية لحساب/ مقترض حسب بيانات مكتب الائتمان.
- إعادة جدولة القرض قبل تأخر السداد لمدة ٣٠ يوماً.

الاستثمارات:
- زيادة جوهرية في احتمالية تعثر الأداة الأساسية.
- انخفاض جوهري في التصنيف الائتماني للأداة الأساسية.

مبالغ مستحقة من البنوك:
- تغير جوهري في الأداء والسلوك المتوقع للطرف المقابل.

لم تستخدم المجموعة الإعفاء الائتماني المنخفض لأي أدوات مالية في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية

تحدد المجموعة أن أي قرض أو مبلغ مستحق من البنوك أو أداة استثمار في حالة تعثر، بما يتوافق بالكامل مع تعريف انخفاض القيمة الائتمانية، عند استيفاء عامل أو أكثر من المعايير التالية:

المعايير الكمية

تأخر المقترض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من ٩٠ يوماً.

المعايير النوعية:

وفقاً لتعريف لجنة بازل، يعتبر التعثر قد حدث فيما يتعلق بمدين معين عند ظهور أي حدث من الأحداث التالية:

- يعتبر البنك أنه من المستبعد أن يسدد المدين التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل مع عدم رجوع البنك إلى اتخاذ إجراءات كتحقيق الضمان (إذا كان يتم الاحتفاظ به).
- يضع البنك التزام الائتمان تحت حالة عدم الاستحقاق.
- يقوم البنك بتكوين مخصص للتعثر أو مخصص محدد للحساب ناتج عن انخفاض ملحوظ في الجودة الائتمانية بعد قبول البنك هذا التعرض .
- يقوم البنك ببيع الالتزام الائتماني بخسارة اقتصادية مادية متعلقة بالائتمان.
- يوافق البنك على إعادة هيكلة غير مواتية للالتزام الائتماني بحيث يكون من المرجح أن يؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة الالتزام المالي بسبب إعفاء أو تأجيل جوهري لسداد المبلغ الأصلي أو الفائدة أو الرسوم الأخرى.

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

- تقديم البنك طلب لإشهار إفلاس المدين أو طلب مماثل فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للمدين تجاه المجموعة.
- يكون المدين متأخراً في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية إلى المجموعة لأكثر من ٩٠ يوماً.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى أن التعثر قد زال) عندما لم تعد تلبي أي من معايير التعثر لفترة متتالية مدتها اثني عشر شهراً. وقد تم تحديد هذه الفترة على أساس التحليل الذي يحدد احتمال رجوع أداة مالية إلى حالة التعثر بعد زواله باستخدام تعريفات مختلفة لزوال التعثر.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - شرح المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس ١٢ شهراً أو على أساس العمر اعتماداً على ما إذا كان قد حدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بتهسيل معين أو ما إذا كان الأصل يعتبر أنه قد تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية. اعتمدت المجموعة أسلوب التعرض المستقبلي لحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل تسهيل، وقد اختار البنك الحساب على أساس ربع السنة لكل من احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر.

- تمثل احتمالية التعثر احتمال تخلف المقترض عن أداء التزاماته المالية (بموجب "تعريف التعثر والائتمان منخفض القيمة" المذكور أعلاه)، وذلك على مدى ١٢ شهراً أو العمر المتبقي للالتزام.
- يعتمد مستوى التعرض الناتج عن التعثر على المبلغ الذي تتوقع المجموعة سداده وقت حدوث التعثّر على مدى العمر المتبقي لمستوى التعرض الناتج عن التعثر.
- تمثل الخسارة الناتجة عن التعثر توقع المجموعة لحجم الخسارة من جراء التعرض للتعثر.

تختلف الخسارة الناتجة عن التعثر باختلاف نوع الطرف المقابل ونوع وعمر المطالبة وتوافر الضمان وسبل الدعم الائتماني الأخرى. ويتم بيان الخسارة الناتجة عن التعثر كنسبة مئوية مقابل كل وحدة من وحدات التعرض وقت حدوث التعثر. وتحتسب الخسارة على أساس العمر، حيث تمثل الخسارة على أساس العمر نسبة الخسارة المتوقع حدوثها إذا وقع التعثر على مدار العمر المتبقي المتوقع للقرض.

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في الخسائر الائتمانية الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي متوسط الخسائر الائتمانية المرجحة بالاحتمالات وعامل الترجيح هو احتمالية التعثر على مدى العمر.

كما تدخل كذلك المعلومات الاقتصادية التطلعية في تحديد احتمالية التعثر لفترة ١٢ شهراً وعلى مدى العمر.

لم تطرأ أي تغييرات كبيرة في أساليب التقدير أو الافتراضات الهامة الموضوعة خلال السنة.

المعلومات التطلعية المدرجة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتضمن تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المعلومات التطلعية. قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة.

تختلف هذه المتغيرات الاقتصادية ومدى تأثيرها على احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر باختلاف الأدوات المالية. وقد تم تطبيق الحكم المتمرس في هذه العملية. يوفر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي توقعات حول هذه المتغيرات الاقتصادية ("السيناريو الاقتصادي الأساسي")، وتقدم هذه التوقعات أفضل نظرة تقديرية للاقتصاد على مدار السنوات الثلاث القادمة. تم تحديد تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر من خلال إجراء تحليل الانحدار الإحصائي لفهم التأثير التاريخي للتغيرات في هذه المتغيرات على معدلات التعثر وعلى مكونات الخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر.

قامت المجموعة بحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى الأدوات الفردية، وبالتالي لا يتطلب ذلك أي تجميع للأدوات في عملية حساب الخسارة.

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

التعرض لمخاطر الائتمان دون مراعاة أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر بيان المركز المالي (فيما عدا النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية والسبائك). يتم بيان الحد الأقصى على أساس الإجمالي، قبل تأثير تخفيف المخاطر باستخدام التسوية الرئيسية واتفاقيات الضمانات، إن وجدت.

	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٥)	**٣٧٢,٥٤٨**	٤٥٨,١٩١
مبالغ مستحقة من البنوك (إيضاح ٦)	**٨٣٤,١٧٦**	١,٢٢١,٩٢١
قروض وسلفيات (إيضاح ٧)	**١,٣٣١,١٧٦**	١,٠٨٩,٣٠٢
استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٨)	**١,٠٥٦,٠٩٩**	١,٧٤٠,٠٧٨
موجودات أخرى (إيضاح ١١)	**٣٣,٢٦٩**	٢٩,١٨١
	٣,٦٢٧,٢٦٨	٤,٥٣٨,٦٧٣
ضمانات (إيضاح ٢٢)	**٤٦,٩٠٨**	٣٦,٠٣٢
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان	**٣,٦٧٤,١٧٦**	٤,٥٧٤,٧٠٥

نظرا لتسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان ولكنها لا تمثل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان والذي قد ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

لمزيد من التفاصيل حول أقصى تعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بكل فئة من فئات الأدوات المالية، فقد تم الإفصاح عن هذه التفاصيل في الإيضاحات ذات الصلة. ويتم فيما يلي مناقشة تأثير الضمانات والأساليب الأخرى للحد من المخاطر.

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان - الأدوات المالية الخاضعة لانخفاض القيمة

يتضمن الجدول التالي تحليل التعرض لمخاطر الائتمان على الأدوات المالية التي سُجلت لها خسارة ائتمانية متوقعة. يمثل إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية أدناه أقصى تعرّض للمجموعة لمخاطر الائتمان على هذه الموجودات:

	مراحل الخسارة الائتمانية المتوقعة			
	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهراً	**المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار العمر**	**المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار العمر**	**المجموع**
	ألف درهم	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٥)	٣٧٢,٥٤٨	-	-	٣٧٢,٥٤٨
مبالغ مستحقة من البنوك (إيضاح ٦)	٨٣٤,١٧٦	-	-	٨٣٤,١٧٦
قروض وسلفيات (إيضاح ٧)	١,٣٠١,٣٤٠	٢٤,٥٨٨	٥,٢٤٨	١,٣٣١,١٧٦
استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٨)	٨٢٨,٩٦٤	١٣٢,٦٤٩	٥٥,٤٢١	١,٠١٧,٠٣٤
	٣,٣٣٧,٠٢٨	١٥٧,٢٣٧	٦٠,٦٦٩	٣,٥٥٤,٩٣٤
ضمانات (إيضاح ٢٢)	٤٦,٩٠٨	-	-	٤٦,٩٠٨
إجمالي القيمة الدفترية	٣,٣٨٣,٩٣٦	١٥٧,٢٣٧	٦٠,٦٦٩	٣,٦٠١,٨٤٢

تركيزات المخاطر للحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يتم إدارة تركيز المخاطر من حيث العميل/الطرف المقابل، والمنطقة الجغرافية. بلغ أقصى تعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بأي عميل أو طرف مقابل ما قيمته ٣٨٨,٥٤٨ ألف درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: ٣٠٧,٨٥١ ألف درهم) قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات أو التعزيزات الائتمانية الأخرى.

يمكن تحليل الموجودات المالية لدى المجموعة (فيما عدا النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية) بما في ذلك الضمانات، قبل الأخذ بالاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى، على أساس المناطق الجغرافية التالية:

	٢٠١٨		٢٠١٧	
	الموجودات	**الضمانات**	الموجودات	الضمانات
	ألف درهم	**ألف درهم**	ألف درهم	ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	١,٦٨٤,٧٥٦	٤٦,٩٠٨	٢,٣٨٣,١٨٤	٣٦,٠٣٢
أمريكا الشمالية	٥٠٦,٢٦٩	-	٢٨٩,٥١٤	-
أوروبا	٨٧٦,١١٤	-	٩٤١,٣٤٩	-
دول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى في الشرق الأوسط	٢٨٩,٠٩٥	-	٤١٩,٩١٥	-
أخرى	٢٧١,٠٣٤	-	٥٠٤,٧١١	-
	٣,٦٢٧,٢٦٨	٤٦,٩٠٨	٤,٥٣٨,٦٧٣	٣٦,٠٣٢

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يعتمد مبلغ ونوع الضمان المطلوب على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل ومعايير المنتج. تطبق إرشادات بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومقاييس التقييم. وتشمل الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها النقد والاستثمارات في الأوراق المالية والممتلكات العقارية.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الرئيسية وتراقب أيضاً القيمة السوقية للضمانات التي يتم الحصول عليها أثناء مراجعتها لكفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة.

يبين الجدول التالي القيمة العادلة للضمانات التي تخضع للتحديث المنتظم:

	قروض وسلفيات	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف درهم	*ألف درهم*
مقابل القروض والسلفيات التي تعرضت لانخفاض فردي في القيمة		
مضمونة بأوراق مالية قابلة للتداول	**-**	-
مضمونة بعقارات	**١٥,٨١٠**	٣,٨٥٠
المجموع	**١٥,٨١٠**	٣,٨٥٠
مقابل القروض والسلفيات التي لم تتعرض لانخفاض القيمة		
مضمونة بأوراق مالية قابلة للتداول	**١,٨٧٩,٢٦٦**	١,٥٢٤,٥٢١
مضمونة بعقارات	**١,٠٠٨,٨٣٠**	١,٠٦٧,٢١٣
مضمونة بنقد / ودائع	**٦٤٤,٦٩٠**	٩٧٣,٥٥٨
المجموع	**٣,٥٣٢,٧٨٦**	٣,٥٦٥,٢٩٢

بلغت نسبة القرض إلى القيمة لجميع القروض والسلفيات التي انخفضت قيمتها الائتمانية لدى المجموعة أقل من ٥٠%.

إجمالي القيمة الدفترية

يوضح الجدول التالي التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية من ١ يناير ٢٠١٨ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

	٢٠١٨			
	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	**المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر**	**المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر**	**المجموع**
	ألف درهم	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**
قروض وسلفيات				
إجمالي القيمة الدفترية كما في ١ يناير ٢٠١٨	١,٠٨٧,٧٢٩	-	١,٥٧٣	**١,٠٨٩,٣٠٢**
تحويلات				
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(١٩,٠٩٠)	١٩,٠٩٠	-	**-**
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	(٣,١٢٨)	-	٣,١٢٨	**-**
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى	-	-	-	**-**
موجودات مالية جديدة منشأة	٤٤٥,٠١٧	٤,٨٠٢	-	**٤٤٩,٨١٩**
تسديدات وحركات أخرى	(٢٠٩,١٨٨)	٦٩٦	٥٤٧	**(٢٠٧,٩٤٥)**
إجمالي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**١,٣٠١,٣٤٠**	**٢٤,٥٨٨**	**٥,٢٤٨**	**١,٣٣١,١٧٦**

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

إجمالي القيمة الدفترية (تابع)

	٢٠١٨			
	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	**المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر**	**المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر**	
	ألف درهم	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**المجموع ألف درهم**
مبالغ مستحقة من البنوك - مقاسة بالتكلفة المطفأة				
إجمالي القيمة الدفترية كما في ١ يناير ٢٠١٨	١,٢٢١,٩٢١	-	-	**١,٢٢١,٩٢١**
تحويلات				
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	-	-	-	**-**
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	**-**
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى	-	-	-	**-**
موجودات مالية جديدة منشأة	-	-	-	**-**
تسديدات وحركات أخرى	(٣٨٧,٧٤٥)	-	-	**(٣٨٧,٧٤٥)**
إجمالي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٨٣٤,١٧٦	-	-	**٨٣٤,١٧٦**

	٢٠١٨			
	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	**المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر**	**المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر**	
	ألف درهم	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**المجموع ألف درهم**
استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة				
إجمالي القيمة الدفترية كما في ١ يناير ٢٠١٨	١,٠٦٢,٢٤٢	-	-	**١,٠٦٢,٢٤٢**
تحويلات				
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(١٢٨,٠٦٩)	١٢٨,٠٦٩	-	**-**
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	(٤٠,٨٢٧)	-	٤٠,٨٢٧	**-**
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى	-	-	-	**-**
موجودات مالية جديدة منشأة	٧,٢٨٢	-	٧,٢١٦	**١٤,٤٩٨**
تسديدات وحركات أخرى	(٢٨٣,٥٩٥)	(٦,٥٥٧)	(٩٢١)	**(٢٩١,٠٧٣)**
إجمالي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٦١٧,٠٣٣	١٢١,٥١٢	٤٧,١٢٢	**٧٨٥,٦٦٧**

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

مخصص الخسارة

يوضح الجدول التالي التغيرات في مخصص الخسارة من ١ يناير ٢٠١٨ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

قروض وسلفيات

	٢٠١٨			
	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	**المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم**	**المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم**	**المجموع ألف درهم**
مخصص الخسارة كما في ١ يناير ٢٠١٨	٤٥٧	-	-	**٤٥٧**
تحويلات				
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	-	-	-	**-**
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	**-**
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى	-	-	-	**-**
موجودات مالية جديدة منشأة	١٦٠	-	-	**١٦٠**
التغيرات في احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر	٢٢٣	-	٦٢	**٢٨٥**
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٨٤٠**	**-**	**٦٢**	**٩٠٢**

مبالغ مستحقة من البنوك - مقاسة بالتكلفة المطفأة

	٢٠١٨			
	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	**المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم**	**المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم**	**المجموع ألف درهم**
مخصص الخسارة كما في ١ يناير ٢٠١٨	٣,٠٩٩	-	-	**٣,٠٩٩**
تحويلات				
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	-	-	-	**-**
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	**-**
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى	-	-	-	**-**
التغيرات في احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر	(٢,٣٤٢)	-	-	**(٢,٣٤٢)**
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٧٥٧**	**-**	**-**	**٧٥٧**

استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة

	٢٠١٨			
	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	**المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم**	**المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم**	**المجموع ألف درهم**
مخصص الخسارة كما في ١ يناير ٢٠١٨	٤,٠٠٢	-	-	**٤,٠٠٢**
تحويلات				
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(٣٣٧)	٣٣٧	-	**-**
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	(٨٨٦)	-	٨٨٦	**-**
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى	-	-	-	**-**
موجودات مالية جديدة منشأة	٢٣	-	٣٣٠	**٣٥٣**
التغيرات في احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر	(١,٤٢٣)	١,٥٢٢	١,٧٢٢	**١,٨٢١**
مخصص الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**١,٣٧٩**	**١,٨٥٩**	**٢,٩٣٨**	**٦,١٧٦**

جميع الضمانات الصادرة بواسطة المجموعة مضمونة بالنقد.

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الجودة الائتمانية من حيث فئة الموجودات المالية

تدير المجموعة الجودة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية. ويبين الجدول التالي جودة الائتمان للموجودات المالية لدى المجموعة (فيما عدا النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية والسبائك)، استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة.

	غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة				
	الدرجة المميزة والمرتفعة ألف درهم	الدرجة القياسية ألف درهم	الدرجة دون القياسية ألف درهم	متأخرة السداد ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٨					
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٣٧٢,٥٤٨	-	-	-	٣٧٢,٥٤٨
مبالغ مستحقة من البنوك	٢٩٠,٥٩٥	٥٣٧,٨٨١	٥,٧٠٠	-	٨٣٤,١٧٦
قروض وسلفيات	-	١,٣٢٥,٩٢٨	-	٥,٢٤٨	١,٣٣١,١٧٦
استثمارات في أدوات دين	٢٦٦,٢٦٤	٥٠٩,٧٤٤	٢٧١,٧٩٢	٨,٢٩٩	١,٠٥٦,٠٩٩
موجودات أخرى	١٣,٠٦٤	١٤,٦٣٨	٣,٠٣٧	٢,٥٣٠	٣٣,٢٦٩
	٩٤٢,٤٧١	٢,٣٨٨,١٩١	٢٨٠,٥٢٩	١٦,٠٧٧	٣,٦٢٧,٢٦٨

	غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة				
	الدرجة المميزة والمرتفعة ألف درهم	الدرجة القياسية ألف درهم	الدرجة دون القياسية ألف درهم	متأخرة السداد ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٧					
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٤٥٨,١٩١	-	-	-	٤٥٨,١٩١
مبالغ مستحقة من البنوك	٥٤٨,٩٣٧	٦٧٠,١٤٢	٢,٨٤٢	-	١,٢٢١,٩٢١
قروض وسلفيات	-	١,٠٨٧,٧٢٩	-	١,٥٧٣	١,٠٨٩,٣٠٢
استثمارات في أدوات دين	٥٣٨,١٦٩	٨٥٩,٥٢٣	٣٣٤,٠٨٧	٨,٢٩٩	١,٧٤٠,٠٧٨
موجودات أخرى	-	٢٦,٧٠٨	-	٢,٤٧٣	٢٩,١٨١
	١,٥٤٥,٢٩٧	٢,٦٤٤,١٠٢	٣٣٦,٩٢٩	١٢,٣٤٥	٤,٥٣٨,٦٧٣

كما في نهاية السنة، لدى المجموعة قروض وسلفيات بمبلغ ٥,٢٤٨ ألف درهم (٢٠١٧: ١,٥٧٣ ألف درهم) كانت متأخرة السداد أو انخفضت قيمتها بصورة منفردة.

التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات المالية لدى المجموعة (فيما عدا النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية والسبائك) لكل من تصنيفات المخاطر الداخلية.

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الجودة الائتمانية من حيث فئة الموجودات المالية (تابع)

	الدرجات المكافئة لوكالة موديز	المجموع ٢٠١٨ ألف درهم	المجموع ٢٠١٧ ألف درهم
الدرجة المميزة والمرتفعة	Aaa-Aa3	٩٤٢,٤٧١	١,٥٤٥,٢٩٧
الدرجة القياسية	Baa-Baa3	٢,٣٨٨,١٩١	٢,٦٤٤,١٠٢
الدرجة دون القياسية	Ba-B3	٢٨٠,٥٢٩	٣٣٦,٩٢٩
متأخرة السداد		١٦,٠٧٧	١٢,٣٤٥
		٣,٦٢٧,٢٦٨	٤,٥٣٨,٦٧٣

تنص سياسة المجموعة على الاحتفاظ بتصنيفات دقيقة ومنتظمة للمخاطر على مستوى محفظة الائتمان والاستثمار مما يسهل التركيز على إدارة المخاطر المتاحة ومقارنة التعرضات الائتمانية في كل قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. إن نظام التصنيف مدعوم بتحليلات مالية متنوعة مصحوبة بمعلومات معالجة من السوق من أجل توفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. وقد صُممت جميع تصنيفات الخطر الداخلية لكي تناسب الفئات المختلفة وهي مشتقة وفقاً لسياسة التصنيف لدى المجموعة. كما تخضع تصنيفات الخطر المعنية للتقييم والتحديث بانتظام. وتنطبق درجات التصنيف المكافئة لوكالة موديز فقط على بعض التعرضات في كل فئة من فئات تصنيف المخاطر حيث إن بعضها الآخر يستند على تصنيف المجموعة الداخلي.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بصافي متطلباتها المالية. تنتج مخاطر السيولة عن حدوث اضطرابات في الأسواق أو تدني درجة التصنيف الائتماني مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل المباشرة. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر السيولة والاحتفاظ برصيد جيد من النقد وما في حكمه.

تحتفظ المجموعة بمحفظة من الموجودات المتنوعة عالية التداول التي يمكن تسييلها بسهولة في حالة التوقف غير المتوقع للتدفقات النقدية. وتملك المجموعة أيضاً تسهيلات ائتمانية ملتزم بها يمكن الحصول عليها للوفاء باحتياجات السيولة لديها. إضافة إلى ذلك، تحتفظ المجموعة بوديعة إلزامية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تساوي ١٤٪ من الودائع تحت الطلب و١٪ من ودائع التوفير. ويتم تقييم مركز السيولة وإدارته في ضوء مجموعة متنوعة من التصورات، مع إيلاء العناية الواجبة لعناصر الضغط المالي المتعلقة بالسوق بشكل عام والمجموعة على وجه التحديد.

يتم تحديد آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات بتاريخ بيان المركز المالي في الجدول التالي على أساس الفترة المتبقية من تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الأخذ في الاعتبار آجال الاستحقاق الفعلية كما يشير تاريخ المجموعة للاحتفاظ بالودائع وتوفر الأموال السائلة.

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف درهم	٦ أشهر إلى ١٢ شهراً ألف درهم	الاجمالي الفرعي لأقل من ١٢ شهراً ألف درهم	١ - ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع الفرعي لأكثر من ١٢ شهراً ألف درهم	غير مؤرخ ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٨									
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٣٧٣,١٦٥	-	-	٣٧٣,١٦٥	-	-	-	-	٣٧٣,١٦٥
مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي	٨٣٣,٤١٩	-	-	٨٣٣,٤١٩	-	-	-	-	٨٣٣,٤١٩
قروض وسلفيات، بالصافي	١,١٢٩,٠٩٦	٩٢,٦٨٢	٩٩,٨٣٠	١,٣٢١,٦٠٨	٨,٥٩٣	-	٨,٥٩٣	-	١,٣٣٠,٢٠١
استثمارات، بالصافي	٥٢,٠٤٩	٨٤,٤٥٤	٧٩,٧٧١	٢١٦,٢٧٤	٨٢٦,٢٠٦	١٣,٦١٨	٨٣٩,٨٢٤	٣٨١,٤٨٤	١,٤٣٧,٥٨٢
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	٧,٢٣٨	٧,٢٣٨
موجودات أخرى	١٧,٩٥٦	٥,٤٨٩	٥,١٩٩	٢٨,٦٤٤	٢,٨٩٠	-	٢,٨٩٠	٣,٧٤٢	٣٥,٢٧٦
مجموع الموجودات	٢,٤٠٥,٦٨٥	١٨٢,٦٢٥	١٨٤,٨٠٠	٢,٧٧٣,١١٠	٨٣٧,٦٨٩	١٣,٦١٨	٨٥١,٣٠٧	٣٩٢,٤٦٤	٤,٠١٦,٨٨١
المطلوبات وحقوق الملكية									
مبالغ مستحقة للبنوك	٦٢٣,٥٤٦	-	-	٦٢٣,٥٤٦	-	-	-	-	٦٢٣,٥٤٦
ودائع العملاء	٢,٣٤٤,٩٦٢	١٤٧,٤٨١	٣١٠,١٤٣	٢,٨٠٢,٥٨٦	٧٨,٦٩٢	-	٧٨,٦٩٢	-	٢,٨٨١,٢٧٨
مطلوبات أخرى	٢٧,٠٨٤	٥٤٢	١,٤٤٠	٢٩,٠٦٦	٣,١٣٦	-	٣,١٣٦	٩,١٥٠	٤١,٣٥٢
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	٤٧٠,٧٠٥	٤٧٠,٧٠٥
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢,٩٩٥,٥٩٢	١٤٨,٠٢٣	٣١١,٥٨٣	٣,٤٥٥,١٩٨	٨١,٨٢٨	-	٨١,٨٢٨	٤٧٩,٨٥٥	٤,٠١٦,٨٨١
صافي فرق السيولة	(٥٨٩,٩٠٧)	٣٤,٦٠٢	(١٢٦,٧٨٣)	(٦٨٢,٠٨٨)	٧٥٥,٨٦١	١٣,٦١٨	٧٦٩,٤٧٩	(٨٧,٣٩١)	

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف درهم	٦ أشهر إلى ١٢ شهراً ألف درهم	الاجمالي الفرعي لأقل من ١٢ شهراً ألف درهم	١ - ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع الفرعي لأكثر من ١٢ شهراً ألف درهم	غير مؤرخ ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٧									
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٤٥٨,٥٥٣	-	-	٤٥٨,٥٥٣	-	-	-	-	٤٥٨,٥٥٣
مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي	١,١٠٥,٣٢٧	٣٧,٥٩٤	٧٩,٠٠٠	١,٢٢١,٩٢١	-	-	-	-	١,٢٢١,٩٢١
قروض وسلفيات، بالصافي	١,٠٢٨,٨٧٨	١,٩٢٦	٤٠,٨٢٦	١,٠٧١,٦٣٠	٢,٦٧٢	-	٢,٦٧٢	-	١,٠٧٤,٣٠٢
استثمارات، بالصافي	٤٥٠,٣٣٦	٤٠,٤٤٥	٨٢,٦٤٦	٥٧٣,٤٢٧	١,١٤٠,١٥٥	٣٥,٤٩٦	١,١٧٥,٦٥١	٣٦١,٩١٦	٢,١١٠,٩٩٤
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	٧,٦٢٤	٧,٦٢٤
موجودات أخرى	٢٠,٣٧٦	-	٤٢٠	٢٠,٧٩٦	٣,٣٩٦	٢٢٧	٣,٦٢٣	٦,٩٥٢	٣١,٣٧١
مجموع الموجودات	٣,٠٦٣,٤٧٠	٧٩,٩٦٥	٢٠٢,٨٩٢	٣,٣٤٦,٣٢٧	١,١٤٦,٢٢٣	٣٥,٧٢٣	١,١٨١,٩٤٦	٣٧٦,٤٩٢	٤,٩٠٤,٧٦٥
المطلوبات وحقوق الملكية									
مبالغ مستحقة للبنوك	١,١٦٣,٤٧٥	-	-	١,١٦٣,٤٧٥	-	-	-	-	١,١٦٣,٤٧٥
ودائع العملاء	٢,٨٩٢,٨٦٠	١١١,٢٦٣	١٠٤,٢١٧	٣,١٠٨,٣٤٠	٢٣,٥٠٠	-	٢٣,٥٠٠	-	٣,١٣١,٨٤٠
مطلوبات أخرى	٢٠,٧٠٩	٨,٧٠٩	٨٣	٢٩,٥٠١	٣,١٩٦	-	٣,١٩٦	٧,٧٦٨	٤٠,٤٦٥
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	٥٦٨,٩٨٥	٥٦٨,٩٨٥
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٤,٠٧٧,٠٤٤	١١٩,٩٧٢	١٠٤,٣٠٠	٤,٣٠١,٣١٦	٢٦,٦٩٦	-	٢٦,٦٩٦	٥٧٦,٧٥٣	٤,٩٠٤,٧٦٥
صافي فرق السيولة	(١,٠١٣,٥٧٤)	(٤٠,٠٠٧)	٩٨,٥٩٢	(٩٥٤,٩٨٩)	١,١١٩,٥٢٧	٣٥,٧٢٣	١,١٥٥,٢٥٠	(٢٠٠,٢٦١)	

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

تحليل المطلوبات المالية من حيث آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول أدناه آجال استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بنهاية السنة على أساس التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة المتبقية. ويتم التعامل مع مبالغ السداد الخاضعة لفترة إشعار كما لو كان هذا الإشعار سوف يتم تقديمه في الحال. ومع ذلك، تتوقع المجموعة أن العديد من العملاء لن يطلبوا السداد في أقرب موعد تكون فيه المجموعة مطالبة بالدفع، وبالتالي لا يعكس الجدول أدناه التدفقات النقدية المتوقعة بناءً على التجربة السابقة للمجموعة في الاحتفاظ بالودائع.

	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٨					
مبالغ مستحقة للبنوك	-	٦٢٥,١٤٤	-	-	٦٢٥,١٤٤
ودائع العملاء	١,٢٠٠,٨٥٦	١,١٤٥,٢١٢	٤٧١,٠٥٩	٩٦,٠٤٢	٢,٩١٣,١٦٩
مطلوبات أخرى	-	٢٧,٠٨٤	١,٩٨٢	١٢,٢٨٦	٤١,٣٥٢
	١,٢٠٠,٨٥٦	١,٧٩٧,٤٤٠	٤٧٣,٠٤١	١٠٨,٣٢٨	٣,٥٧٩,٦٦٥

	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٧					
مبالغ مستحقة للبنوك	-	١,١٦٥,٤٠٤	-	-	١,١٦٥,٤٠٤
ودائع العملاء	١,٩٣٦,٩٤٦	٩٥٧,٠١٦	٢١٨,٥٨٩	٢٥,٠٣٨	٣,١٣٧,٥٨٩
مطلوبات أخرى	-	٢٠,٧٠٩	٨,٧٩٢	١٠,٩٦٤	٤٠,٤٦٥
	١,٩٣٦,٩٤٦	٢,١٤٣,١٢٩	٢٢٧,٣٨١	٣٦,٠٠٢	٤,٣٤٣,٤٥٨

أدرجت الأدوات المالية المشتقة في الجدول أعلاه ضمن المطلوبات الأخرى على أساس إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة، ومع ذلك يمكن تسديد هذه المبالغ بالإجمالي أو بالصافي.

يظهر الجدول التالي آجال الاستحقاق التعاقدية للمطلوبات الطارئة لدى المجموعة:

	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٨						
مطلوبات طارئة	١٤٨,٣٣٨	٢٦,٦٤٠	١٧,٥٢٣	٦٢٩	٢,١١٦	١٩٥,٢٤٦
٢٠١٧						
مطلوبات طارئة	٢١٤,٠٤٤	١٤,٨٥٢	١٨,٥٣٢	٥٠٨	٢,١٤٠	٢٥٠,٠٧٦

تتوقع المجموعة عدم سحب جميع المطلوبات الطارئة قبل تاريخ انقضاء الالتزامات.

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. وقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي يمكن قبولها. ويتم مراقبة ذلك على أساس مستمر من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات لدى البنك.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على الأرباح المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الفائدة بسبب الفروقات أو العجز في مبالغ الموجودات والمطلوبات والادوات خارج الميزانية العمومية التي يُستحق أجلها أو يُعاد تسعيرها خلال فترة زمنية محددة.

حدد مجلس الإدارة مستويات لمخاطر أسعار الفائدة بوضع حدود حساسية لأسعار الفائدة.

تتمثل حساسية بيان الدخل في تأثير تلك التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفوائد لمدة سنة واحدة استناداً إلى لسعر الفائدة المتغير للموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها في نهاية السنة. وتحتسب حساسية حقوق الملكية من خلال إعادة تقييم سعر الفائدة الثابت للموجودات المالية المتوفرة للبيع في نهاية السنة من حيث تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة. يستند إجمالي الحساسية على فرضية حدوث تحولات موازية في منحنى العائد.

يوضح الجدول التالي مدى الحساسية للتغيرات المعقولة المحتملة في أسعار الفائدة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى على بيان الدخل وحقوق الملكية للمجموعة.

	التأثير على صافي الربح لسنة ٢٠١٨ ألف درهم	**التأثير على حقوق الملكية لسنة ٢٠١٨ ألف درهم**	التأثير على صافي الربح لسنة ٢٠١٧ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية لسنة ٢٠١٧ ألف درهم
الزيادة بواقع ١٠٠ نقاط أساس	**(٥,٠٦٤)**	**(٢,٠٨٣)**	(١٠,١٤٧)	(٣٠,٥٧٦)

مخاطر العملات

مخاطر العملات هي المخاطر التي تؤدي إلى تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. حددت المجموعة سقوفاً على المراكز من حيث العملة. وتتم مراقبة المراكز يومياً ويتم استخدام استراتيجيات لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

إن مراكز المجموعة المتاحة للعملات الأجنبية الرئيسية كالتالي:

	٢٠١٨ طويلة/ (قصيرة) ألف درهم	٢٠١٧ طويلة/ (قصيرة) ألف درهم
يورو	**٨٧٥**	٤١٠
جنيه إسترليني	**(٢٦)**	(٣)
فرنك سويسري	**(٦٩١)**	٧٧
دولار أمريكي	**(٣٦,٠٠١)**	(٢٤٢,٦٢٢)

تعتقد الإدارة أن المجموعة ليست معرضة حالياً لأي مخاطر هامة من العملات الأجنبية بخصوص الدولار الأمريكي لأن سعر الدرهم الإماراتي مربوط بسعر الدولار الأمريكي.

٢٤ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تعرّض القيمة العادلة للأسهم للانخفاض نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حدة. ينشأ التعرض لمخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة الاستثمار في الأسهم للمجموعة.

فيما يلي التأثير على الأسهم المتداولة بسبب التغيرات المحتملة والمعقولة في مؤشرات الأسهم، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

	التغير في أسعار الأسهم لسنة ٢٠١٨ ٪	**التأثير على حقوق الملكية لسنة ٢٠١٨ ألف درهم**	التغير في أسعار الأسهم لسنة ٢٠١٧ ٪	التأثير على حقوق الملكية لسنة ٢٠١٧ ألف درهم
بورصة نيويورك	+/-١٠	٢,٥٥٢	+/-١٠	٦,٠٦٨
سوق أبوظبي للأوراق المالية	+/-١٠	٥٨٧	+/-١٠	٥٤٣
سوق دبي المالي	+/-١٠	٤,٧٢٦	+/-١٠	٤,٦٩٨
أخرى	+/-١٠	٦,٢١٣	+/-١٠	٦,٠٣٢

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناجمة عن تعطل النظام أو الخطأ البشري أو الغش والاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تفشل الضوابط الرقابية في أداء وظيفتها، يمكن لمخاطر التشغيل أن تسبب ضرراً للسمعة أو أن يكون لها تداعيات قانونية أو تنظيمية أو أن تؤدي إلى خسارة مالية. لا تتوقع المجموعة القضاء على جميع مخاطر التشغيل، ولكن قد تستطيع المجموعة إدارة هذه المخاطر من خلال آليات الرقابة ورصد المخاطر المحتملة والتصدي لها. تشمل الضوابط الرقابية الفصل الفعّال بين الواجبات، وإجراءات منح حق الوصول والتفويض والتسوية، وآليات تثقيف الموظفين وتقييمهم، بما في ذلك استعمال التدقيق الداخلي.

٢٥ تحليل القطاعات

للأغراض التشغيلية، يتم تنظيم المجموعة في قطاعين رئيسيين للأعمال: (أ) قطاع الاستثمارات الذي يساهم بشكل رئيسي في إدارة محفظة استثمارات المجموعة ويوفر خدمات الخزينة، و(ب) قطاع الخدمات البنكية، الذي يدير بشكل أساسي المحافظ الاستثمارية للعملاء، ويوفر التسهيلات الائتمانية، ويقبل الودائع من الشركات والعملاء الأفراد، ويقدم خدمات استشارية بشأن تمويل الشركات ومعاملات أسواق رأس المال. تعتبر هذه القطاعات هي الأساس الذي تقوم المجموعة بموجبه بإبلاغ معلومات عن قطاعاتها الأساسية. تتم المعاملات بين القطاعات بأسعار تحددها الإدارة مع الأخذ في الاعتبار تكلفة الأموال والتوزيع العادل للمصاريف.

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية للقطاعات التشغيلية بصورة منفصلة بغرض اتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد وتقييم الأداء. ويتم تقييم أداء القطاعات استناداً إلى الأرباح أو الخسائر التشغيلية.

٢٥ تحليل القطاعات (تابع)

	الاستثمارات		الخدمات البنكية		المجموع	
	٢٠١٨	٢٠١٧	**٢٠١٨**	٢٠١٧	**٢٠١٨**	٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم	**ألف درهم**	ألف درهم	**ألف درهم**	ألف درهم
إيرادات*	**٥٩,٧٣٩**	٨٦,٧٥٧	**١٣٠,٠١٥**	١١٥,١٠٠	**١٨٩,٧٥٤**	٢٠١,٨٥٧
تعديل بين القطاعات	**١٣,٧٢٢**	١٥,١٥٥	**(١٣,٧٢٢)**	(١٥,١٥٥)	**-**	-
	٧٣,٤٦١	١٠١,٩١٢	**١١٦,٢٩٣**	٩٩,٩٤٥	**١٨٩,٧٥٤**	٢٠١,٨٥٧
ربح السنة	**٧,٥٥٠**	٣٤,٢٩١	**٣١,١٦٠**	٢٢,٢٢٤	**٣٨,٧١٠**	٥٦,٥١٥

* تشتمل الإيرادات على إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من الاستثمارات والعمولات والرسوم والإيرادات الأخرى وربح/ (خسارة) صرف العملات ناقصاً خسارة الانخفاض في القيمة ومخصص انخفاض قيمة الاستثمارات.

	الاستثمارات		الخدمات البنكية		المجموع	
	٢٠١٨	٢٠١٧	**٢٠١٨**	٢٠١٧	**٢٠١٨**	٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم	**ألف درهم**	ألف درهم	**ألف درهم**	ألف درهم
موجودات القطاع	**٢,٦٦٦,٢٦٢**	٣,٨٠٦,٧٤٨	**١,٣٥٠,٦١٩**	١,٠٩٨,٠١٧	**٤,٠١٦,٨٨١**	٤,٩٠٤,٧٦٥
المطلوبات وحقوق الملكية للقطاع	**٦٤٢,١٠٢**	١,٣٦٨,١٤٩	**٣,٣٧٤,٧٧٩**	٣,٥٣٦,٦١٦	**٤,٠١٦,٨٨١**	٤,٩٠٤,٧٦٥

٢٦ القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل أو تسديد التزام بين طرفين على استعداد وبكامل إرادتهما الحرة في معاملة تتم على أساس تجاري بحت. ولذا، قد تظهر بعض الفروق بين القيمة الدفترية بموجب مبدأ التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة.

تحديد القيمة العادلة وتسلسل مستويات قياس القيمة العادلة:
تستخدم المجموعة المستويات التالية لتحديد وبيان القيمة العادلة للأدوات المالية عن طريق أساليب التقييم:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة.

المستوى الثاني: أساليب أخرى تكون فيها جميع المعطيات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة جديرة بالملاحظة، سواء بشكلٍ مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: أساليب تستخدم فيها معطيات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند على بيانات يمكن ملاحظتها في السوق.

٢٦ القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

تحديد القيمة العادلة وتسلسل مستويات قياس القيمة العادلة (تابع)

يعرض الجدول التالي تحليلاً للمشتقات المدرجة بالقيمة العادلة بحسب تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة.

	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
الموجودات المالية				
عقود الصرف الأجنبي (إيضاح ٢١)	-	١,٠٤١	-	١,٠٤١
المطلوبات المالية				
عقود الصرف الأجنبي (إيضاح ٢١)	-	١,٠٢١	-	١,٠٢١
٣١ ديسمبر ٢٠١٧				
الموجودات المالية				
عقود الصرف الأجنبي (إيضاح ٢١)	-	١,٤٠١	-	١,٤٠١
المطلوبات المالية				
عقود الصرف الأجنبي (إيضاح ٢١)	-	٨٦٢	-	٨٦٢

تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة للاستثمارات مدرج في الإيضاح رقم ٨.

يبين الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية قبل المخصص، إن وجد.

	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	قروض وذمم مدينة ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٨					
الموجودات المالية					
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	-	-	-	٣٧٣,١٦٥	٣٧٣,١٦٥
مبالغ مستحقة من البنوك	-	-	-	٨٣٤,١٧٦	٨٣٤,١٧٦
قروض وسلفيات	-	-	١,٣٣١,١٧٦	-	١,٣٣١,١٧٦
استثمارات باستثناء السبائك	٣٧٣,٨٨٣	٢٨٣,٦٠٣	-	٧٨٥,٦٦٧	١,٤٤٣,١٥٣
أخرى	١,٠٤١	-	-	٣٢,٢٢٨	٣٣,٢٦٩
	٣٧٤,٩٢٤	٢٨٣,٦٠٣	١,٣٣١,١٧٦	٢,٠٢٥,٢٣٦	٤,٠١٤,٩٣٩
المطلوبات المالية					
مبالغ مستحقة للبنوك	-	-	-	٦٢٣,٥٤٦	٦٢٣,٥٤٦
ودائع العملاء	-	-	-	٢,٨٨١,٢٧٨	٢,٨٨١,٢٧٨
أخرى	١,٠٢١	-	-	٣١,١٨١	٣٢,٢٠٢
	١,٠٢١	-	-	٣,٥٣٦,٠٠٥	٣,٥٣٧,٠٢٦

٢٦ القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

تحديد القيمة العادلة وتسلسل مستويات قياس القيمة العادلة (تابع)

	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	متاحة للبيع ألف درهم	قروض وذمم مدينة ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٧					
الموجودات المالية					
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	-	-		٤٥٨,٥٥٣	٤٥٨,٥٥٣
مبالغ مستحقة من البنوك	-	-	-	١,٢٢١,٩٢١	١,٢٢١,٩٢١
قروض وسلفيات	-	-	١,٠٨٩,٣٠٢	-	١,٠٨٩,٣٠٢
استثمارات باستثناء السبائك	١٩٠,٧٨٤	١,٩٤٥,٨٩٤	-	-	٢,١٣٦,٦٧٨
أخرى	١,٤٠١	-	-	٢٧,٨٣٩	٢٩,٢٤٠
	١٩٢,١٨٥	١,٩٤٥,٨٩٤	١,٠٨٩,٣٠٢	١,٧٠٨,٣١٣	٤,٩٣٥,٦٩٤
المطلوبات المالية					
مبالغ مستحقة للبنوك	-	-	-	١,١٦٣,٤٧٥	١,١٦٣,٤٧٥
ودائع العملاء	-	-	-	٣,١٣١,٨٤٠	٣,١٣١,٨٤٠
أخرى	٨٦٢	-	-	٣١,٨٦٣	٣٢,٧٢٥
	٨٦٢	-	-	٤,٣٢٧,١٧٨	٤,٣٢٨,٠٤٠

باستثناء استثمارات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة (التي يتم الإفصاح عن قيمها العادلة في الإيضاح رقم ٨)، ترى الإدارة أن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة في البيانات المالية الموحدة تقارب قيمها العادلة لأن هذه الموجودات والمطلوبات تمتاز بطبيعة قصيرة الأجل وتحمل معدلات فائدة سوقية.

٢٧ كفاية رأس المال

يتولى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الرقابة على المجموعة على أساس التجميع، ولذلك يتلقى المصرف المركزي معلومات حول كفاية رأس المال ويحدد متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. واعتباراً من عام ٢٠١٧ يُحتسب رأس المال على مستوى المجموعة باستخدام إطار بازل ٣ الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ("لجنة بازل")، بعد تطبيق التعديلات المقررة من المصرف المركزي ضمن الاختصاص الوطني. يستند إطار بازل ٣، على غرار بازل ٢، على ثلاثة "محاور" هي: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وعملية المراجعة الرقابية والتزام السوق.

متطلبات الحد الأدنى لرأس المال

أصدر المصرف المركزي نظام رأس المال بازل ٣ الذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من ١ فبراير ٢٠١٧ ويقدم متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات هي حقوق الملكية العادية الشق الأول، والشق الأول الإضافي، ومجموع رأس المال.

مصدات حماية رأس المال الإضافية (مصد حماية رأس المال ومصد التقلبات الدورية لرأس المال) - بحد أقصى ٢,٥٪ لكل مصد، تنطبق على وفوق متطلبات الحد الأدنى لحقوق الملكية العادية الشق الأول البالغة ٧٪.

بالنسبة لسنة ٢٠١٨، يسري مصد حماية رأس المال على الترتيبات الانتقالية ويجب المحافظة عليه بنسبة ١,٨٨٪ من قاعدة رأس المال، واعتباراً من عام ٢٠١٩ يجب الاحتفاظ بمصد حماية رأس المال عند نسبة ٢,٥٪ من قاعدة رأس المال. ولم يتم تطبيق مصد رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية ولا يلزم الاحتفاظ به لعام ٢٠١٨.

رأس المال التنظيمي

تنقسم قاعدة رأس المال لدى البنك إلى فئتين هما حقوق الملكية العادية الشق الأول والشق الثاني من رأس المال بناء على خصائصها.

- حقوق الملكية العادية الشق الأول هي أفضل شكل من أشكال رأس المال من حيث الجودة، وتشمل رأس المال والاحتياطيات القانونية والنظامية والأخرى واحتياطي القيمة العادلة والأرباح المحتجزة والتعديلات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق الملكية لكن يتم التعامل معها بطريقة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال بموجب توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- يتألف الشق الثاني لرأس المال من الاحتياطيات غير المفصح عنها.

نسبة كفاية رأس المال وفقاً لإطار بازل ٣ كالآتي:

	٢٠١٨ **ألف درهم**	٢٠١٧ ألف درهم
رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول		
رأس المال المصدر	٧٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
احتياطي خاص	٤٤,٢٥١	٤٠,٥٥٦
أرباح محتجزة	٢٨٨,٠٣٤	٢٥٧,٦٥٨
احتياطي القيمة العادلة	١,٨٥٢	٨,٢٦٢
مجموع رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول	**٤٣٩,١٣٧**	٤١١,٤٧٦
الشق الثاني من رأس المال		
مخصصات عامة مؤهلة	٢٠,٨١٧	٣١,٥٠٥
مجموع الشق الثاني من رأس المال	**٢٠,٨١٧**	٣١,٥٠٥
مجموع رأس المال المؤهل	**٤٥٩,٩٥٤**	٤٤٢,٩٨١
التعرضات المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	١,٦٦٥,٣٦٩	٢,٥٢٠,٣٨٧
مخاطر السوق	١٨٠,٧١٨	٢٤١,٥٥١
مخاطر التشغيل	٢٨١,٩٥٩	٢٢٨,١٤٦
المجموع	٢,١٢٨,٠٤٦	٢,٩٩٠,٠٨٤

٢٧ كفاية رأس المال (تابع)

	٢٠١٨	٢٠١٧
نسبة رأس المال		
نسبة مجموع رأس المال	**٪ ٢١,٦١**	٪ ١٤,٨١
نسبة الشق الأول	**٪ ٢٠,٦٤**	٪ ١٣,٧٦
نسبة حقوق الملكية العادية الشق الأول	**٪ ٢٠,٦٤**	٪ ١٣,٧٦

سياسات إدارة رأس المال واختبار التحمّل المالي وإدارة رأس المال
لدى البنك آلية فعالة لتقييم ومراقبة وإعداد تقارير حول كفاية رأس المال ويقوم بشكل استباقي بتطوير إطار العمل الداخلي لتقييم كفاية رأس المال بما يتماشى مع اتفاقية بازل ٣.

تعتمد عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال على النظرة المستقبلية وتسند إلى توقعات الموازنة المالية للبنك. ويتم مراعاة عدة سناريوهات للتحمّل المالي من أجل تقييم قوة كفاية رأس المال لدى البنك على مدى فترة ثلاث سنوات.

تستند عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال إلى رأس المال الاقتصادي وتحدد الكفاية باعتبارها رصيد رأس المال المورّد، في صورة المصادر المالية المتوفرة، ورأس المال المطلوب، في صورة تحوط للخسائر غير المتوقعة. وتخضع أساليب القياس الكمية لدى البنك للفحص والتقييم الخارجي.

إن أهداف البنك الرئيسية من إدارة رأس المال هي ضمان التزام البنك بالمتطلبات الرأسمالية المفروضة من الجهات الخارجية ومحافظة البنك على معدلات رأسمالية صحية من أجل دعم أعمال البنك وزيادة القيمة للمساهمين.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطته. ومن أجل المحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، فقد يقوم البنك بتعديل قيمة دفعات توزيعات الأرباح الموزعة على المساهمين أو إعادة رأس المال إليهم أو إصدار أسهم جديدة. لم تطرأ أي تغييرات على الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

٢٨ موجودات برسم الأمانة

	٢٠١٨	٢٠١٧
	ألف درهم	ألف درهم
رصيد الموجودات برسم الأمانة	**٥,٦٧٦,٩٠١**	٥,٦٢٨,٣٧٩

تقدم المجموعة خدمات الحفظ لموجودات عملائها. تحتفظ المجموعة بهذه الموجودات برسم الأمانة، وعليه فهي غير مدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة كموجودات للمجموعة.

٢٩ إيقاف توحيد شركة تابعة

يتم إيقاف توحيد صندوق السيولة المحسن المحدود لبنك الإمارات للاستثمار (الشركة)، وهي منشأة ذات غرض خاص، في هذه البيانات المالية الموحدة. أطلقت الشركة صندوق السيولة في ٣ يونيو ٢٠١٥. وتم تعيين البنك كمدير الاستثمار وأمين الحفظ للصندوق. يتم إدارة الشركة من قبل إي آي بي انفستمنت منجمنت (كايمان) ليمتد، وهي شركة تابعة مملوكة بنسبة ١٠٠٪ لشركة إي آي بي للاشتثمار ذ.م.م. إن الشركة هي شركة استثمار مفتوحة ومتعددة الفئات تم تنظيمها للعمل كوحدة ائتمانية مفتوحة أو صندوق مشترك وهي شركة معفاة ذات مسؤولية محدودة تشكلت بموجب قوانين جزر كايمان.

قامت المجموعة بإعادة تقييم تعريف السيطرة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ على الشركة وخلصت إلى أن السيطرة لم تعد موجودة من ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨. وعليه، لم تعد الشركة موحدة في المجموعة منذ تاريخ السريان.

٢٩ إيقاف توحيد شركة تابعة (تابع)

كانت القيمة الدفترية لموجودات ومطلوبات الشركة التابعة كما في تاريخ إيقاف التوحيد كما يلي:

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ ألف درهم
الموجودات	
مبالغ مستحقة من البنوك	١٧,٦٧٩
استثمارات، بالصافي	١٣٤,٧٨٧
موجودات أخرى	٥,٧٧٤
مجموع الموجودات	١٥٨,٢٤٠
المطلوبات وحقوق الملكية	
المطلوبات	
مطلوبات أخرى	١٥,٣٧٥
مجموع المطلوبات	١٥,٣٧٥
حقوق الملكية	
رأس المال	١٤٠,٠٢٥
أرباح محتجزة	٢,٨٤٠
مجموع حقوق الملكية	١٤٢,٨٦٥
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	١٥٨,٢٤٠

فيما يلي مساهمة الشركة في بيان الدخل للمجموعة للفترة من ١ يناير ٢٠١٨ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨:

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ ألف درهم
صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من الاستثمارات	٥,٣٧٣
الإيرادات التشغيلية	٥,٢٦٧
ربح السنة	٣,٦٧٧

٣٠ الأحداث اللاحقة

لم تظهر أي أحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي كان يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة.

٣١ الأرقام المقارنة

لقد أعيد تصنيف بعض الأرقام المقارنة عند الاقتضاء لكي تتوافق مع سياسات العرض والاحتساب المطبقة في هذه البيانات المالية الموحدة. كما أعيد بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وأعيد تصنيف الوديعة النقدية النظامية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التي كانت تصنف ضمن بند النقد وما في حكمه إلى غير النقد وما في حكمه لكي تتوافق مع طريقة العرض في السنة الحالية.